

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.10  
12 October 1992

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون

### الجمعية العامة

محضر حرف مؤقت للجلسة العاشرة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، الساعة ١٠٠٠

(بلغاريا)

السيد غانف

الرئيس :

(بنن)

السيد مونغبي

شمس :

(نائب الرئيس)

خطاب السيد سوهارتودي رئيس جمهورية اندونيسيا

### المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد كولمبو (إيطاليا)

السيد الداللي (اليمن)

السيد غاتي (سان مارينو)

السيدة ماكدوغال (كندا)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحاضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيدات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥ .

خطاب السيد سوهارتو ، رئيس جمهورية اندونيسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان إلى خطاب رئيس جمهورية اندونيسيا .

اصطبخ السيد سوهارتو ، رئيس جمهورية اندونيسيا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بـ رئيس جمهورية اندونيسيا فخامة السيد سوهارتو ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس سوهارتو (تكلم بالاندونيسية البهاسية ، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، يسعدني معايدة غامرة أن أتقدم إليكم بتلهاني الخالمة على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا لسلفكم المرموق ، السفير سمير الشهابي ، على الطريقة المثالبة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة .

ويسعدني أيضاً أن أرى أميننا العام المجل السيد بطرس غالى إلى جانبكم . إن تحليله الدقيق للعقبات التي تتعترض طريق تحقيق الكامل لقدرات الأمم المتحدة ووصياته المتعلقة بكيفية تعزيز قدرتها على صيانة السلام وتأمين الاستقرار والعدالة وتعزيز الإزدهار العام في العالم ، كما ورد في تقريره المععنون "خطة للسلام" (A/47/277) ، جديران فعلاً بالدراسة الجادة من جانبنا .

ونحن نرحب بين ظهرانينا بالأعضاء الجدد : أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وسلوفينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكarakستان وكرواتيا . إن انضمام هذه الدول إلى عضوية الأمم المتحدة لا يقربنا فحسب من هدف العالمية الحقيقة لمنظمتنا ، بل يؤكّد أيضاً الأمل الوظيد الذي تعلقه البشرية على هذا المحفل متعدد الأطراف في حل القضايا العالمية لعمرنا .

ويشرفني ، كما هو من واجبي ، أن أنقل إلى الجمعية رسالة من البلدان النامية التي تنتهي إلى حركة عدم الانحياز . لقد حضرت هنا من المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، الذي كان لاندونيسيا الشرف الرفيع في استضافته في أوائل هذا الشهر . وقد كان أكبر مؤتمر يعقد لقمة عدم الانحياز . ولهذا ، يشرفني أن أخاطب الجمعية ، ليس فقط بالنيابة عن شعب اندونيسيا البالغ ۱۸۰ مليون نسمة ، ولكن بالنيابة أيضا عن حركة عدم الانحياز التي تضم ۱۰۸ عضوا يمثلون الأغلبية العظمى من البشرية وما يقرب من ثلثي أعضاء الجمعية .

ونيابة عن قادة الحركة الذين أجملت آراؤهم الجمالية فيما أصبح يسمى برسالة جاكرتا ، اسمحوا لي أن انقل إلى الجمعية العامة خلاصة تلك الرسالة .

باعتبارنا تحالفًا ميامي يضم عدداً من الدول ذات السيادة أكبر من أي تجمع آخر في التاريخ ، لن تكون مجرد متفرجين ، ولن نوافق على أن تكون على هامش تيارات التغيير التاريخي التي تجتاح العالم في الوقت الحاضر . إننا ملتزمون بصياغة نظام دولي جديد خال من الحرب والفقر والتعصب والظلم ، نظام عالمي يقوم على مبادئ التعايش السلمي والتكافل الحقيقي ، نظام يأخذ في الحسبان تنوع الأنظمة الاجتماعية وثقافات العالم . ونحن نتعهد بالتمام هذا النظام الدولي الجديد من خلال الوسيلة الرئيسية التي لا عوض عنها المتمثلة في الأمم المتحدة .

وإذ نتمسك بقوية مبادئ الحركة كما أفصح عنها لأول مرة في باندونغ قبل ٣٧ عاماً ، نؤكد الحقوق الأساسية لكل إنسان وكل أمة في التنمية والتقدم الاجتماعي والمشاركة الكاملة في صياغة مصيره أو مصيرها المشترك . وبالحوار والتعاون ، ستسعس حركتنا إلى أن تكون عنصراً حيوياً بناءً وتكاملياً في مجرى العلاقات الدولية حتى يتبلور النظام الدولي الجديد على أساس عالمي حقاً يكفل الوئام والسلام والعدالة والرخاء للجميع .

ذلك هو جوهر رسالة جاكرتا . واسمحوا لي الآن أن أعرض بالتفصيل بعض نقاط .

إن القرارات والموافق الشاملة المتخذة في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز ، والمسجلة في وثائقه الختامية ، تشكل امتجابة ومبادرة في آن معًا ، وتكييفاً دينامياً في مواجهة التحديات والغرض التي تعززها التطورات الجذرية العميقـة التي ما فتئت تغير أنماط العلاقات الدولية . وإلى حد كبير ، أسهمت حركة عدم الانحياز في هذه التحولات العالمية . إن النشاط الدؤوب الذي أضفتـه على عملية إنهاء الاستعمار ومكافحة العنصرية عجل بانهيار الإمبراطوريات الاستعمارية ، وظهور العديد من الدول المستقلة حديثاً ، وترابع سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية .

ومع ذلك ، لا يزال العالم الان أبعد من أن يكون سلماً أو عادلاً أو آمناً ، إن المنازعات المحتدمة والصراعات العنيفة والعدوان والاحتلال الاجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وسياسات الهيمنة والسيطرة والصراع العرقي والتعمق الديني والأشكال الجديدة من العنصرية والنزعة القومية ضيقة الأفق لا تزال تعيق بناء التعايش المتألف بين الدول والشعوب ، بل إنها أدت إلى تفكك دول ومجتمعات . ومن الأمثلة المحزنة جداً على ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، التي أدى تفككها إلى تكوين دول مستقلة منفصلة أصبحت ثلاث منها ، وأقمد البوسنة والهرسك ، وكرواتيا ، وسلوفينيا ، أعضاء في الأمم المتحدة .

وقد اتخذت حركتنا موقفاً واضحاً من هذه الأزمات المأساوية المتفجرة في شتى بقاع العالم . فدعونا إلى اتخاذ إجراء حاسم لإنهاء المذبحة في البوسنة والهرسك ، وأدنا الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد شعب تلك الجمهورية ، وبخاصة مكانتها المسلمين . وأدنا أيضاً سياسة "التطهير الإثني" البغيضة ، وأدنا مجدداً على عدم جواز العدوان والاستيلاء على الأراضي بالقوة ، ودعونا إلى الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية وهويتها الثقافية .

وقد شرعنا في عمل جماعي للمساعدة في تخفيف المعاناة الهائلة التي يمر بها شعب الصومال ، والاضطلاع بدور حاسم في السعي من أجل إيجاد حل شامل للصراع بين الأشقاء في ذلك البلد .

وأدنا مجدداً تأييدنا الذي لا يحيد للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وبناء دولته ذات السيادة على أرض وطنه . وندعو المجتمع العالمي إلى إقناع إسرائيل بالإسهام في السعي من أجل السلام عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ومرة أخرى نؤكد على الضرورة الحتمية للقضاء النهائي على نظام الفصل العنصري المدان عالمياً وإقامة جنوب إفريقيا غير عنصرية ديمقراطية ومتحدة .

وبعد أن رحبنا بانتهاء حرب الخليج واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، دعونا باللحاج إلى البدء بعملية مصالحة تؤدي أخيرا إلى تضمين جراح الحرب واستعادة السلم المستقر والتعاون المتتسق في تلك المنطقة .

وفي غمرة فرحتنا بقيام الحكومة الانتقالية لدولة أفغانستان الإسلامية ، لاحظ مؤتمر القمة العاشر ، مع الأسف ، أن العملية المؤدية إلى المصالحة الوطنية وإقامة حكومة دائمة من خلال انتخابات حرة نزيهة لا تزال يعوقها استمرار صراع داخلي مدمّر . ونأمل أن يتم التغلب على هذه العقبات قريبا من أجل استعادة السلم وبدء المصالحة الوطنية .

وبشأن كمبوديا ، أكدنا مجددا ثقتنا في إصرار الشعب الكمبودي وقدرته ، بقيادة الأمير سامديك نوردوم سيهانوك وأعضاء المجلس الوطني الأعلى بمساعدة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، على احترام اتفاقيات باريس في كليةها المتوازنة . وما زلنا مقتنيعين بأن اتفاقيات باريس لا تزال تمثل أفضل أساس لتحقيق السلم الشامل العادل الدائم في كمبوديا ، على أساس المصالحة الوطنية وإعادة البناء الوطني . ذلك أن تنفيذها الدقيق هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب المطولة التي ألحقت بالشعب الكمبودي معاناة ودمارا يعجز عنهما الوصف .

إن عالما فاجأه مخاض التغيير والتحول على كل صعيد هو أساسا عالم غير مستقر ولا يمكن التنبؤ به . لذلك عقدت الحركة عزما على تكثيف جهودها في مجال نزع السلاح . ولئن كان صحينا أنه تم تحقيق تقدم مشجع في الحد من التسلح النسوي والتقليدي ، فما زال جدول أعمال نزع السلاح ناقما إلى حد كبير . لقد كانت حركتنا دوما تتطلع إلى قيام عالم خال من الأسلحة النووية . لأن هذا التهديد للبقاء الإنساني سيظل يلقي بظلاله على جميع الجهد والتطورات الأخرى ما لم يتحقق ذلك . لقد قمنا بالبحث على الإسراع في الجهود المتعلقة بوسائل نزع السلاح الأخرى ذات الأولوية ، وخصوصا حظر أسلحة التدمير الشامل .

إن سباق التسلح العالمي المتوازن والإنفاق العسكري الجامح ، بالإضافة إلى ما يشكلانه من خطر هائل على السلم والأمن العالميين ، يحدثان أيضا نزيلا هائلا في الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي . لقد نامت حركتنا على الدوام بضرورة إعادة توجيه الموارد المفروغ عنها من خلال نزع السلاح وتخفيف الأسلحة ، لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ، وخصوصا البلدان النامية . إن إقامة هذه الصلة المثمرة بين نزع السلاح والتنمية سيجعل من الممكن أيضا تحقيق الأمن على أدنى مستويات التسلح .

ويتبين أن نسلم الآن بأن السلم والأمن يعتمدان على العوامل الاجتماعية - الاقتصادية مثلما يعتمدان على العوامل العسكرية . والانخفاض الحاد في احتمالات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والبطالة واسعة النطاق ، والفقر المدقع ، والهجرات الجماعية عبر الحدود ، والتدور البيئي الحاد ، كلها تعمل على تعريف السلم للخطر . وليس بإمكاننا أن نأمل في تحقيق الأمن الشامل والسلم المستقر دون تحقيق تقدم جوهرى في الحرب ضد الفقر والتخلف والمرض والظلم الاجتماعي .

لهذا ينبغي لنا أن نشعر بقلق بالغ إزاء ما يعانيه الاقتصاد العالمي من ركود ونمو غير متكافئ . ومع بعض الاستثناءات ، فإن البلدان النامية تعاني من حالة ركود أو معدلات نمو غير كافية ، في حين تفرق أكثر هذه البلدان ضعفا في تدهور حاد .

وأكثر الأوضاع اشارة للقلق هو الحالة الاقتصادية العرجة التي طال أمدها في إفريقيا ، حيث تتطلب المحنـة التي يعاني منها الملايين اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة . فافريقيا تستحق اهتماما خاصا .

إن البلدان النامية عموما يعوقها بشكل حاد وجود بيئة اقتصادية خارجية مناوئـة ، تتسم بقدرة غير كافية على الوصول إلى التكنولوجيا ، وحمائية لا هـوادة فيها ، وانخفاض تاريخي في أسعار السلع الأساسية والمواد الخام ، وانكمـاش شديد في التدفقات المالية ، وعبء الدين الخارجي الساحق ، مما أدى إلى عـكـس اتجاه التدفقات المالية نحو البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف .

إن أزمة الدين الخارجي في البلدان النامية قد تكشفت في حجمها وأثرها العالمي ، ويزيد من تفاقـمـها تقلـباتـ أسعارـ الـصـرـفـ المـحـمـومـةـ للـعـمـلـاتـ الرـئـيـسـيـةـ ، وارتفاعـ اـسـعـارـ الغـائـدـةـ .ـ والـخـطـطـ الـتـيـ جـرـبـتـ لـتـخـفـيفـ الـدـيـنـ لمـ تـكـنـ كـافـيـةـ اـبـداـ ،ـ وـمـنـ الـضـرـوريـ توـسيـعـهاـ لـتـشـمـلـ جـمـيـعـ أـنـوـاعـ الـدـيـوـنـ وـجـمـيـعـ فـنـاتـ الـمـديـثـيـنـ ،ـ بـمـنـ فـيـهـمـ اـوـلـئـكـ الـذـينـ بـذـلـواـ جـهـودـاـ جـبـارـةـ لـلـوـفـاءـ بـالـتـزـامـاتـ دـيـونـهـمـ .ـ وـيـنـبـغـيـ اـعـتـمـادـ نـهـجـ تـفـاضـلـيـ يـتـبـعـ إـلـفـاءـ دـيـونـ أـقـلـ الـبـلـدـانـ نـمـوـاـ ،ـ وـيـوـفرـ شـرـوـطـاـ أـكـثـرـ مـخـاءـ فـيـ خـدـمـةـ الـدـيـوـنـ وـالـقـرـوـضـ الـجـدـيـدـةـ الـمـيـسـرـةـ عـلـىـ السـوـاءـ لـلـبـلـدـانـ النـاـمـيـةـ ذـاتـ الدـخـلـ الـمـنـخـفـضـ .ـ وـمـسـتوـاـصـلـ حـرـكـتـنـاـ الضـفـطـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ نـهـجـ مـتـنـاسـقـ مـوـجـهـ لـلـتـنـمـيـةـ ،ـ فـيـ التـمـاـيـزـ حلـ لـهـذـهـ الـمـشـكـلـةـ ،ـ يـأـتـيـ بـالـفـرـجـ وـيـتـبـعـ كـذـلـكـ تـحـقـيقـ الـاـنـتـعـاـشـ وـالـنـمـوـ الـمـتـوـاـمـلـ لـلـبـلـدـانـ الـمـدـيـنـةـ .ـ

وحتـىـ التـطـورـاتـ الـعـالـمـيـةـ الـتـيـ يـبـدوـ أـنـهـاـ تـنـطـويـ عـلـىـ آـفـاقـ اـيجـابـيـةـ ،ـ يـمـكـنـ أنـ تـتـرـكـ أـثـرـاـ سـلـبـيـاـ عـلـىـ الـبـلـدـانـ النـاـمـيـةـ .ـ فـتـتـحـولـ اـقـتـصـادـاتـ بـلـدـانـ شـرـقـ وـوـسـطـ أـورـوـبـاـ وـتـشـكـيلـ تـجـمـعـاتـ قـوـيـةـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدـانـ الـمـتـقـدـمـةـ النـمـوـ يـمـكـنـ أـنـ يـرـفـقـ اـهـتـمـامـ عـنـ جـهـودـ تـخـفـيفـ الـفـقـرـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـاـمـيـةـ وـيـؤـثـرـاـ سـلـبـاـ عـلـىـ آـفـاقـ نـمـوـهـاـ وـتـجـارـتـهـاـ .ـ وـمـاـ يـحـزـ فـيـ النـفـرـ بـوـجـهـ خـاصـ ،ـ أـنـ جـوـلـةـ أـورـوـغـواـيـ لـلـمـفـاـوـضـاتـ الـتـجـارـيـةـ مـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ مـاـ زـالـتـ تـوـاجـهـ عـرـاقـيـلـ مـسـتـمـرـةـ .ـ وـلـذـلـكـ فـيـانـ حـرـكـةـ عـدـمـ الـانـحـيـازـ نـاـشـتـ الـبـلـدـانـ الـمـتـقـدـمـةـ النـمـوـ أـنـ تـكـفـلـ ،ـ دـوـنـ مـزـيدـ مـنـ التـأـخـيرـ ،ـ التـوـصـلـ إـلـىـ نـتـيـجـةـ مـتـوـازـنـةـ وـمـنـصـفـةـ وـمـرـضـيـةـ

لجولة أوروغواي ، تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف ، ولا سيما حاجات وشواغل التنمية للبلدان النامية .

ونحن ، بلدان عدم الانحياز ، ندرك تماماً أن المشكلات العالمية مترابطة وبخاصة في المجال الاقتصادي . وبما أن معظم مشكلات اليوم أصبحت ذات طابع عالمي ، فلا يمكن حلها من خلال تدابير إغاثة قصيرة الأجل ، أو من خلال اصلاحات جزئية . ولهذا ، فقد حان الوقت لأن تصوغ بلدان الشمال والجنوب على حد سواء اتفاقاً جديداً بشأن التنمية وشراكة ديمقراطية جديدة ، لوضع حلول عالمية جديدة لهذه المشاكل العالمية . وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من اخراج الاقتصاد العالمي من فوضاه الراهنة ، والتخلص من الهياكل والطرائق الدولية غير المنصفة التي نتج عنها تعميق الفوارق وأشكال الظلم غير المقبولة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهوة تتسع بعناد في الرخاء والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نأمل في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لجعلها أكثر إنصافاً ، ومن ثم ، أكثر قدرة على البقاء . ولذلك فإننا ، بلدان عدم الانحياز ، دعونا إلى إحياء الحوار البناء بين الشمال والجنوب . إلا أن الحوار هذه المرة ينبغي أن يرتكز على حتمية التكافل الحقيقي وتبادل المصالح والمنافع ، وتقاسم المسؤولية ، مع توضيح موقف كل طرف وعرضها على نحو جلي ، ومناقشتها والتفاوض بشأنها بطريقة رشيدة . فلم يحدث من قبل أن تشابكت مصالح وحظوظ الشمال والجنوب على هذا النحو الذي لا فكاك منه .

وفي غياب الاستقرار والتنمية في الجنوب ، لا يمكن للشمال أن يأمل في الحفاظ على ازدهاره الاقتصادي . ودون وجود بيئة عالمية مؤاتية ، تتيحها سياسات الشمال ، لن يستطيع الجنوب تحقيق أهدافه الانمائية . وهكذا ، يملأ الحس السليم الحاجة إلى أن يجلس الطرفان ويبحثان كيف يمكنهما معاً التعامل مع التغيرات والتحديات الهائلة في العقود القادمة .

وفي الوقت ذاته ، عقدنا العزم على تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب على أساس الاعتماد الجماعي على الذات . فهذا أمر لا غنى عنه ، لأن التعاون بين الجنوب والجنوب حيوي من أجل تعزيز تنميتنا وتخفيف اعتمادنا المفرط على الشمال . وهو أيضاً عنصر أساس في آلية استراتيجية ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل . وبلوغاً لتلك الغاية ، شرعنا بتنفيذ مشاريع تعاونية ملموسة في ميادين مثل الأمن الغذائي والسكان والتجارة والاستثمارات ، ونقوم بوضع الطرائق العملية لتنفيذها . وإننا نأمل أن نترجم ، من خلال تجميع موارد الجنوب وخبراته وتجاربه ، مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات إلى واقع . وإننا ندعو البلدان المتقدمة التمويل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى دعم هذا المسعى ، لأنه يتبعني أن يكون واضحاً أن تشجيع التعاون الاقتصادي الموسع فيما بين البلدان النامية سيضفي بدوره مزيداً من الحيوية على نمو الاقتصاد العالمي بمجمله وعلى توسيعه ، وسيحقق أيضاً فوائد مماثلة للبلدان المتقدمة النمو .

وشدة شاغل عالمي يتطلب اهتماماً متزايداً من جانب المجتمع الدولي بأمره يتمثل في التدهور السريع للبيئة . وإننا ، نحن بلدان عدم الانحياز ، نرحب بنتائج المؤتمر الذي عقد في ريو دي جانيرو . إن هذه النتائج تؤكد إيمان حركتنا منذ أمد طويل بأن قضايا البيئة والتنمية كل لا يتجزأ ، وأنه يتبعني معالجتها على نحو متكامل على أساس التقاسم المنصف للمسؤولية . إن السعي إلى تنمية سليمة بيئياً ومستدامة سيتطلب مشاركة عالمية يتبعين أن تلبّي حاجة البلدان النامية إلى موارد مالية إضافية متضامنة ، والمحسول على التكنولوجيا السليمة بيئياً . والاهتمام من ذلك هو التنفيذ

الفعال للسياسات المتفق عليها ، الامر الذي سيتطلب رصدا مستمرا ومتتابعة متواصلة . وإننا نرحب ، في هذا السياق ، بإنشاء لجنة رفيعة المستوى معانية بالتنمية المستدامة .

ونحن نعتقد أيضا أن التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية عن التنمية السياسية والاقتصادية . ولذلك فإننا نؤيد عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية ، تضع الاحتياجات الاجتماعية للشعوب في صميم مساعي الأمم المتحدة . وما برح اشراك المرأة الكامل والمتكافئ في عملية التنمية هدفا لحركة بلدان عدم الانحياز . وبالتالي ، فإننا سنتعاون بشكل كامل في ضمان نجاح المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ . ونحن نعتقد أن من حق كل طفل أن ينشأ في مستوى معيشى ملائم لصحته البدنية ورفاهيته . وسنعمل على تحقيق هذا الهدف بوصفه حتمية أخلاقية ، ونتعهد بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وخطة عمله .

وقد أعلنت بلدان عدم الانحياز في جاكرتا موقفا لا لبس فيه إزاء حقوق الإنسان . واسمحوا لي أن أقتبس من رسالة جاكرتا :

"نحن نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية منطبقة عالميا . وإننا نرحب بالاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية ، ونتعهد بالتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان . ونعتقد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يسهل تحقيق هذه الأهداف . ولكن ، لا يجوز ل أي بلد أن يستخدم قوته كي يملأ مفهومه للديمقراطية وحقوق الإنسان أو يفرض الشروط على الآخرين . وفي الترويج لهذه الحقوق وحمايتها ، نؤكد على ترابط جميع فئاتها ، وندعو إلى علاقة متوازنة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، ونؤيد اختصار الحكومات الوطنية ومسؤوليتها في تنفيذها . ولذلك ، ستقوم بلدان عدم الانحياز بتنسيق مواقفها ومستشار بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الإنسان الذي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، بغية ضمان معالجة المؤتمر لجميع جوانب حقوق الإنسان على أساس أنها عالمية وغير قابلة للتجزء ومحايدة وغير انتقائية".

وعلاوة على ذلك ، نعتقد اعتقادا راسخا بأن هدف حقوق الانسان يتمثل في اطلاق الطاقة الكاملة الكامنة في الفرد البشري ، وأن القدرة البشرية لا تقتصر على المجال السياسي . فالحق الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثلا ، لا يمكن فصله ولا يمكن معالجته على حده بعيدا عن الفئات الأخرى لحقوق الانسان . وهذه الحقوق تنطبق على الأمم كما تنطبق على الأفراد . وبالتالي فإن كل أمة لها الحق في أن تحدد لنفسها نظامها السياسي والاقتصادي ، وأن تصنون هويتها الثقافية بالصورة التي كونتها تجربتها التاريخية الخاصة .

لقد أصبحت البلدان المتقدمة في الغرب مؤخرا جهورة في الدعوة إلى الديمقراطية والحكم السليم بوصفهما جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ، ولا سيما في البلدان النامية ، حتى أن البعض منها يميل إلى جعل ذلك شرطا جديدا في التعاون الإنمائي . إن الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والاصلاح الديمقراطي في جميع البلدان دعوة وجيحة حقا ، لأنها تتصل اتصالا مباشرا بالمتطلبات الأساسية للأفراد والأمم . ولكن الديمقراطية ليست مفهوما جاما يقتصر على بعض الاشكال والممارسات الراسخة . صحيح أن مبادئها الأساسية وأركانها عالمية وثبتة بالفعل ، ولكن ليس هناك نمط وحيد للديمقراطية يمكن اعتباره منطبقا على المعيد العالمي ، نظرا لتنوع القيم الحضارية والتجارب التاريخية للأمم في العالم .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاحترام الصارم لقيم الديمقراطية داخل الأمم ، وتجاهلها فيما بينها ، يعد إنكاراً للمبادئ الأساسية للديمقراطية . وهكذا فإن الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية عمليتان ديناميتان يتبعي أن يتفقا مع القيم الأساسية لكل أمة ، وأن يتكيقاً باستمرار مع الواقع المتتطور حتى يتسع لها أن تتحفظاً بمغزاها ، وأن تظل ، وهو الأهم ، على طابعهما الديمقراطي .

وتنطبق هذه الملاحظات ، بالمثل ، على الأمم المتحدة ، ولهذا تصر بلدان حركة عدم الانحياز دائماً على أنه ينبغي لهذه المنظمة المتعددة الأطراف أن تعمق بالمثل الروح الديمقراطية للمساواة والإنصاف والشفافية ، في التمثيل وكذلك في عمليات صنع القرار . ومن ثم ، ينبغي للأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية أن تمر على نحو دوري بعملية استعراض وتنشيط لضمان تكيفها الدينامي مع الحقائق المتغيرة في الحياة الدولية ، وحتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدور فعال ، باعتبارها مركزاً لإدارة القضايا العالمية الحرجية في عصرنا هذا .

ومن ثم ، عقدنا العزم ، نحن بلدان عدم الانحياز ، على الاضطلاع بدور نشط وبناءً في تنشيط الأمم المتحدة ، وإعادة تشكيلها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها . وقررنا ، لهذا الفرض ، إنشاء فريق عامل رفيع المستوى يعهد إليه بمهمة وضع اقتراحات محددة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة .

ونعتقد أن وجود علاقة متوازنة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام ، أمر ضروري . كما ينبغي أن يكون مجلس الأمن مسؤولاً بدرجة أكبر أمام الجمعية العامة ، بشأن القرارات والإجراءات التي تؤثر في مصالح المجتمع الدولي كله . وينبغي تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها محفلاً للتداول والتفاوض وصنع القرار . ونحن مفتتون بأنه ينبغي زيادة قدرة الأمم المتحدة على تعزيز التنمية والتعاون الدوليين ، وذلك بتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كذلك نعتقد أنه من الضروري أن تتوفر لمكتب الأمين العام الموارد التي تتناسب مع

أعماله التي تزايدت واتسعت على نحو كبير بسبب الأحداث العالمية الأخيرة . وينبغي أيضا توسيع ولاية الأمين العام حتى يتمكن من القيام بالمبادرات الازمة في السعي لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية ، وتعزيز فاعلية عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام .

ونعتقد كذلك أن الوقت قد حان لتناول مسألة حجم مجلس الأمن وتكتيكيه ، وندرك أنه ينبغي توخي الحذر في القيام بذلك لأنه ينطوي على جانب أساسى من مقاصد المنظمة ومهامها .

عندما وضع ميثاق الأمم المتحدة وأنشئت أجهزتها ، في عام ١٩٤٥ ، كان الشاغل الرئيسي للأعضاء المؤسسين - وعن حق - هو لا يسمح مرة أخرى لويارات الحرب أن تهدد الأجيال المقبلة . ولذلك تخيلوا نظاما للأمن الجماعي ، واعتقدوا أنه سيكون قادرا على منع نشوب حرب عالمية أخرى .

بيد أنه منذ ذلك الوقت تغير العالم تغيرا عميقا . خلال الـ ٤٧ عاما الماضية ، حققت أمم عديدة استقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة باعتبارها دولتاً أعضاء ذات سيادة ، وأصبحت المنظمة شبه عالمية في تكتيكيها . وبين هذا الانضمام الرغبة العامة للشعوب في أن تتحرر من نير الاستعمار . ولكن ماذا كان الهدف النهائي للنضال ؟ لقد كافحت تلك الشعوب من أجل الاستقلال السياسي ، لا لأنها نهاية في حد ذاته ، ولكن لأنه كان الشرط الضروري لتحقيق هدف آخر أكبر ، هو التنمية . إن الذين كافحوا من أجل الاستقلال ، كانوا ، على نحو ثابت ، يحلمون بأن ينال شعبهم نعم وكرامنة التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي لا يمكن أن تتحقق في حالة من الخضوع السياسي .

إن الحرية الحقيقية ، بمعنى واقعي جدا ، لا تتحقق إلا عن طريق التنمية ، أما الزخارف الشكلية للاستقلال السياسي فستظل فارغة من المضمون حتى يتتأكد وجود هذا الاستقلال بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولئن كان صحيحاً أن الاستعمار في شكله التقليدي قد انتهى فعليا ، فإن عملية إنتهاء الاستعمار لن تكتمل إلا بتحقيق الاستقلال الاقتصادي .

ومن ثم ، إذا كان الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة في الماضي ، منع نشوء حرب عالمية أخرى وتحرير الشعوب من العبودية السياسية ، فالليوم ، يجب أن يهتم العالم ، والأمم المتحدة وبالتالي بضلال جميع البلدان من أجل التنمية الوطنية . وينبغي أن يتجسد هذا الشاغل في عمل الأمم المتحدة وفي تكوين وديشاميات أجهزتها ، وبصفة خاصة مجلس الأمن .

إننا نعيش عصر تنمية أصبحت فيه القوة الاقتصادية حاسمة أكثر من أي وقت مضى . نعيش في عالم بدا فيه بلايين البشر من البلدان النامية في الجنوب يؤكدون حقهم في التمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك ، نرى أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن ليشمل أعضاء جدد ، إن لم يتسع منهم سلطات النقض فعلى الأقل يخدمون كأعضاء دائمين . وينبغي أن يكون انضمام هؤلاء الأعضاء إلى المجلس على أساس مجموعة من المعايير ذات الصلة ، تعبّر بصدق عن حالة العالم اليوم . وهذا يعني أن هذه المعايير يتعين أن تأخذ في الاعتبار - المفهوم المتفجر للأمن ، الذي ينبع في الان أن يؤكد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بمثل ما يؤكد على الجوانب العسكرية . ولا يمكن أن نغفل أعيننا عن حقيقة أن السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية ، والوزن الاقتصادي للبلدان النامية ، وبصفة خاصة أكثرها كثافة من حيث السكان ، لها من التأثير على السلم والأمن الدوليين ، ما لأسلحة الدول العسكرية تماما . وبالإضافة إلى ذلك نعتقد أنه قد يكون من المناسب أيضا والوشيق الصلة بالموضوع أن يعاد النظر بشكل بناء في الطريقة التي يمارس بها حق النقض الان . إن التفسير الكامل لمعنى رسالة جاكرتا ومقدتها لن يكون في بياناتنا ولكن في العمل الحقيقي الذي مستطاع به الحركة في الأيام المقبلة . وإنها لمهمة تاريخية تلك التي علينا أن نقوم بها - وهي بناء نظام عالمي جديد م Kristen للسلم كما هو م Kristen للعدالة ، وم Kristen للأمن كما هو م Kristen للتنمية ، وم Kristen للديمقراطية داخل الدول وفيما بينها ، ولتعزيز الحقوق الأساسية للأمم وكذلك للإنسان الفرد . واسمحوا لي أن أؤكد

مرة أخرى ، أنه ، بالنسبة لبلدان عدم الانحياز ، لن يكون أي نظام عالمي جديد قابلا للبقاء وقبولا بشكل عام إلا إذا قام على الاعتراف بال الأمم المتحدة كمركز لهذا النظام وكياطره العالمي ، وارتکز على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

وهذا المسعى يحتاج إلى ما هو أكثر من ممارسة أفضل الجهود من جانب أي بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان . ولكن ، بعون الله العظيم ، وبدعم ومشاركة جميع الأمم التي تشاطرنا طموحاتنا ، سنتتمكن ، بإذن الله ، من تحقيق هذا النظام الدولي الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية اندونيسيا على البيان الذي ألقاه توا .  
اصطبخ السيد موهارتو ، رئيس جمهورية اندونيسيا ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

#### البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

السيد كولمبو (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية ، الترجمة الشفوية من النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : بادئ ذي بدء ، يسعدني أن أهنئكم ، ياسيدي ، وأن أهنئ بلدكم ، بلغاريا ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح إيطاليا ، وارتياحي شخصيا ، لرؤيه وفود الدول الجديدة التي انضمت إلى منظمتنا أثناء العام الماضي : اذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجورجيا ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا ، ومولدوفا . واسمحوا لي أن أرحب برحيبا خاما بوفد سان مارينو التي هي دولة تربطها بإيطاليا علاقات وشيقة منذ زمن بعيد جدا .

كما أود بصورة خاصة أن أعرب عن تقدير حكومتي الخالص للأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، الذي يقدم إلى الأمم المتحدة تجربته الغنية في الشؤون السياسية والdiplomatic . وقد عمل ، حتى في منتهى الأولى ، دون كلل وعلى نحو بناء ، لتطبيق المبادئ التي نؤيدها جميعا والتي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة .

إن النقاط التي سأبديها تأتي في أعقاب الملاحظات ، التي تؤيدها إيطاليا تائیدا تاما ، التي أبدتها وزير خارجية المملكة المتحدة ، الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية .

منذ الاحداث التاريخية لعام ١٩٨٩ ، لم تعقد ولن تعقد في المستقبل القريب دورة واحدة للجمعية العامة في ظلخلفية مماثلة تماما لتلك التي عقدت في ظلها دورة

العام السابق لها . فمنذ زوال القطبية الثنائية ، أصبح المجتمع الدولي عرضة لعمليات إعادة تجمع تزيد من مشقتها وصعوباتها مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والإثنية والدينية والقومية . فهناك مجموعات معينة ، راغبة في تأكيد خصوصيتها ، لم تعد قاعدة بنيل الاعتراف بها وتأمينها في إطار الدولة التي تنتمي إليها ، بل أصبحت تسعى لأن يتم التعبير عن هويتها بصيرورتها دولة قائمة بذاتها .

في الشرق نجد أن ما كان ذات يوم بنيانا هائلا موحدا قد راح يتفكك ، بل ويتفتت في بعض الحالات إلى عدد كبير من الكيانات المنفصلة التي يطالب كل منها بترجمة تاريخه وثقافته وهوئيته الوطنية إلى كيان له شخصية دولية . وفي سبيل ذلك تلجم إلى جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك الصراع والعنف .

إن العقبات التي تحول دون استعادة التوازن ليست جديدة حقا : إنها تنسج من عوامل تذمر ظلت كامنة لفترة طويلة تحت نير الدكتاتورية الشقير . فقد كانت غير قادرة على الدخول في جدال مفتوح نتيجة لقيودها بأغلال أيديولوجية . وإن جردت من جميع فرص التطور الطبيعي ، فقد ظلت لها القدرة الكامنة على المواجهة والصراع .

بانهيار الأيديولوجيات وتحطم الإمبراطورية السوفياتية تراجع كابوس المحرقة النبوية ، ومع أن شبح اندلاع حرب عالمية قد تلاش ، فإننا ما زلنا نشهد انتشاراً للحروب المحلية . وهذه الحروب ، وما تنطوي عليه من عداءات متنوعة ، أصبحت تشكل الآن خطراً جديداً ، لا سيما في المناطق الجغرافية التي استعادت حريتها لتجدها حرية يشهدها العنف والصراع ، ولتجد نفسها عاجزة عن بناء هيكل جديد يقوم على التسامح والسلام .

وبذلك توجد بؤر حرب وبوادر تمرد وصراعات لم تحس في المناطق التي كانت تتسم سابقاً إلى الإمبراطورية السوفياتية ، والتي قسمت الآن إلى عدد من الجمهوريات لا تربط بينها سوى علاقات اقتصادية واهية وروابط سياسية هشة للغاية .

وفي أوروبا الوسطى تسعى الأمم العربية التي انتقلت من السيادة المحدودة إلى السيادة الكاملة إلى أن تصيغ ديمocrاتيات تعدية ذات اقتصاد سوقي . وهذه أيضاً لها نصيبها من المشاكل .

وكيف يمكن أن ننسى الحرب المستمرة في قلب أوروبا حيث يوجد أخطر الصراعات كلها وأكثرها تعقيداً و опасية . ذلك الصراع الذي لم يتاثر حتى الآن بكل المناشدات الدولية ؟ ففي أراضي يوغوسلافيا السابقة ، لا سيما في البوسنة والهرسك ، يقترب مفك الدماء والصراع بانتهاكات لكرامة الإنسان . وقد كنا جميعاً نأمل ، بعد أهوال الحرب العالمية الثانية ، إلا نشهد أبداً مرة أخرى أعمال التمييز والعنف ضد المنتسبين إلى مجموعة عرقية مختلفة .

أما السبب في تشاومنا ، فإنه يرجع إلى كون أنه بعد مؤتمر لندن الذي هو تجربة جديدة مبتكرة جمعت حول طاولة المؤتمر كل من الأمم المتحدة ، ممثلة في أمينها العام ، وأعضاء المجموعة الأوروبيّة الـ ١٢ ، وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وممثلي صربيا والجبل الأسود ، وكرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك ، ومقدونيا ، وبعد الدخول في التزامات واضحة بل حتى بعد أن تم التوقيع على تعهدات بشأن أمور مثل وقف العنف ، والسيطرة على الأسلحة الثقيلة ، ووقف عملية "التطهير

"العرقي" وإغلاق معسكرات الاعتقال ، لم يتحقق أي شيء - أقول أي شيء - اللهم إلا إجراء بعض التفتیشات من حين لآخر على الأسلحة الثقيلة .

وبالرغم من التأكيدات والتعهدات التي قدمها رئيس الوزراء بانيش ، والتي تعتبرها صادرة عن إخلاص وجديرة بالتأييد ، ما زال إطلاق النار مستمرا في القرى والجبال ، وكما يجري إسقاط الطائرات ، وهو ما حدث في حالة الطائرة الإيطالية التي كانت تحمل مواد إغاثة . وقد قتل في هذه الحادثة أربعة من رجال الطيران ، وثلاثة جنود فرنسيون ينتهيون إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وقد ضاعت أرواح أخرى كثيرة . وهذا هو الشتاء القارس على الأبواب ، وفيه سيعاني الناس من الجوع والبرد والمرض . فقد أصبح تقديم المساعدة الإنسانية الان محفوفاً باخطار فائقة والجزاءات التي تهدد بها ليست بالغة الإحکام .

فهل يصح أن يسمح المجتمع الدولي ومؤسساته باستمرار وجود هذه المأساة الجارية بالرغم من التعهدات والوعود الرسمية التي قطعت في مؤتمرات سلم رفيعة المستوى ؟ وهل يصح السماح لمرتكبي الجرائم البغيضية البشرية بالإفلات من الحكم الدولي عليهم بل والحكم الدولي على مستوى العحساب القانوني كذلك ؟ هذا سؤال ينتظر الإجابة عليه من قبل أولئك الذين عليهم واجب الإجابة على مثل هذه الأسئلة - وأنا واحد منهم - في المحافل الملائمة .

بيد أنني ، أتجاوز حديث السياسة ، فأكرر من جديد نداءً موجهاً من كاتب من أعظم كتاب هذا القرن إذ يقول :

"إن ما نحتاجه اليوم هو روح إنسانية متقدمة ، روح مشبعة بالاقتناع بأن مبادئ الحرية والتسامح وإفساح المجال للشك يجب لا يستغلها أو يهزمها تعصباً لا يعرف الشك . أما إذا فقت النزعة الإنسانية الأوروبية طاقتها الكبيرة على إعادة النظر في أفكارها ، فإن المطاف سينتهي بها إلى الخراب ، ولن يتبقى لنا من أوروبا سوى اسم لا يتعدى كونه ممظلاً جغرافياً" .

وفي العالم الثالث أيضا ، أدىت نهاية القطبية الثنائية إلى القضاء على احتياج دول عديدة إلى "الانتتماء" وإلى الإصفاء إلى ما يمليه تكتل بعينه ولو في سباق عدم الانحياز . وتوجد في هذه المنطقة أيضا أزمات ، كما هو الحال في الصومال والعراق وموزambique ، وإن كنا نأمل في أن نرى حلا لازمة موزambique وذلك نتيجة أيضا لجهود الوساطة التي تبذلها إيطاليا .

وعند هذه النقطة لا بد أن نطرح على أنفسنا تساؤلا : ألسنا الآن - وقد تم تجاوز الهوة بين الشرق والغرب - على وشك مواجهة صدع بين الشمال والجنوب ؟ علينا أن نقاوم هذا الخطر وأن نعيid تنشيط الحوار في جميع المحافل الممكنة وأن نترجم مفهوم المساعدة إلى واقع حي . وينبغي أن نعارف أيضا الأساليب والإجراءات التي تستغل التعاون الإنمائي لمساعدة العملاء الاقتصادييين للبلدان المانحة ، وأن نعمل على أساس التمسك بالبرامج المقررة ، وأن نضمن لا تنحرف المساعدة إلى وجهة خاطئة سواء في بلدان المنشأ أو البلدان المتلقية ؛ وأن نعيid تنظيم مختلف مصادر التمويل وتنسقها . إن إيطاليا تدرك أنها لم تصل بعد إلى أهداف المساعدة الإنمائية السخية التي حدتها لنفسها ، وذلك بسبب الاختلالات المالية التي تعاني منها . بيد أن إعادة تنظيم الهياكل المالية للبلاد سييسر فيما ييسر بذلك جهد متعدد للوفاء بهذا التعهد .

والآن وقد انعقد مؤتمر ريو ، لا بد للتعاون الدولي من أن يوفق بين احتياجات التنمية وال الحاجة الملحة بالمثل إلى حماية البيئة . إن إيطاليا التي تؤيد إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعهد بتنفيذ توصيات ريو في جهد تشارك فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية أيضا .

واقتراح شيلي عقد مؤتمر اجتماعي عالمي هو اقتراح يحظى بتأييد إيطاليا الحار ويفتح مجالا هاما آخر لمساعي الأمم المتحدة .

وإذ نستعرض الحالة على المسرح الدولي الجديد ، فإننا لا نجد ما يدعونا إلى الأسى أو الأسف لزوال الهيكل الثنائي القطب للعالم . ولا مكنا أن ننسى أننا دفعنا ثمنا باهظا لاحتواء خطر كان يهدد العالم دفعناه بسلم - كانت ضمانته هي التلویح بشبح الحرب النووية ، وبقاء ملايين البشر محرومین من حريرتهم ، وجود انتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان ، وتفشي التقاous في مجتمع أتلف موارده وحال دون تطور قيادته وأصبح مبعشا الآن لنفس المشاكل القديمة ولكن بصورة أكثر حدة .

لقد انتهت المواجهة الأيديولوجية بسقوط أكبر نظام أيديولوجي في تاريخنا ، وهو النظام الشيوعي . إلا أنه بعد انهيار هذه الأيديولوجية ، تظل المشاكل قائمة في فرادي الدول وفي العالم كله . هذه المشاكل هي الجوع والمرض وتدهور البيئة وعدم الاستقرار السياسي . ومن المؤكد أن البشرية ستتعرض لنكسة لا صلاح لها إذا خلط عالم جيلنا ، الذي ينعم بالشراء ووفرة الإنتاج والاستهلاك ، بين سقوط الأيديولوجيات وانهيار جميع القيم ، وإذا نسي ضرورة القيام في كل مجتمع قومي وخصوصا في العلاقات بين العالم المتقدم صناعياً وبلدان العالم النامي ، بترجمة مفهومي التضامن والتكافل إلى عمل سياسي .

ومن الأمثلة الدالة على هذه الضرورة مشكلة المومال . ويوضح هذا البلد بصورة مأساوية ظاهرة التباعد وعدم الاكتثار التي أبدتها مجتمعات الوفرة تجاه البلدان المنكوبة بالفقر والمرض ، على أن ما لحق بهذا البلد يوضح أيضاً الضرر الذي يلحق الشعوب نتيجة للصراعات المطولة فيها على السلطة التي لا تحسم أبداً . لقد قسم البلد

إلى نصفين . والعاصمة مقدديشيو أصبحت مقسمة أيضا . وهي كغيرها من المراكز السكانية محرومة من الخدمات الأساسية . ويعاني الشعب من سوء التغذية ، مما يعرض صحته للخطر . ويقوم شبان مسلحون لا تتجاوز أعمار بعضهم ١٤ سنة بحماية رقعتهم بوسائل عنيفة . وهم لا ينتمبون إلى المدارس لأنهم غير قادرين على ذلك . ولا بد لنا من أن نشوء بامتنان بالمبادرة التي اضطلت بها الأمم المتحدة وأمينها العام ، والمتمثلة في إيفاد مثل خاص هو السفير سخنون ، الذي يقوم بعمل باهر في ميدان المساعدة الإنسانية وفي خدمة السلم .

وقد قمت شخصيا بزيارة لمدة يومين للعاصمة ولبعض المناطق في الداخل ، ووجدت تجهيزات المساعدة في حالة يرثى لها . وتكلمت بشكل فردي مع من بيدهم سلطة منع الحرب أو السلم ، محاولا التهوض بمبادرات السلم . فينبغي لاي إنسان يكون قادرا على المساعدة في عملية السلم أن يفعل ذلك بغض النظر عن انتمائه الإقليمي أو الديني ، لأن الصومال يحتاج إلى إرشاد وإلى شركاء ، بل إنه يحتاج بإيجاز إلى حكومة . لذلك لا بد لنا من أن نولي اهتماما عاجلا إلى ضرورة القيام بمبادرة دولية تشارك فيها المنظمات والبلدان القادرة على المساهمة في تحقيق التهدئة وإعادة الإعمار في الصومال ، وذلك بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة .

وهنا أود أن أؤكد على نقطة من نقاط الاتصال بين الشمال والجنوب باللغة الحساسية والتعقيد ولكنها واحدة للغاية ، وأعني بها البحر المتوسط . إن إيطاليا تتبع الان برؤوح من التفاؤل والتأييد النشط التطورات الواحدة في عملية السلم التي تستهدف وضع نهاية للنزاع العربي الإسرائيلي وتهيئة حل للقضية الفلسطينية . وتدرك إيطاليا أن هذا الحل المرجو ينبغي أن يؤدي أيضا إلى إزالة عبء مافتئ يعرض للخطر إمكانات التهوض بمناخ السلم والتعاون في البحر المتوسط . وعلى ذلك ، فإن توقعاتنا ، التي نعتقد أن المجتمع الدولي يشارطنا فيها ، تتجاوز الهدف الحيوي المتمثل في التوصل إلى تحقيق القبول المتبادل بين جميع شعوب الشرق الأوسط ، متطلعة إلى مستقبل يتسم بالالتزام المخلص بأسلوب الحوار والتعاون في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين ، بغية بناء السلم .

إننا إذ نحاول اليوم تحديد الوسائل الممكنة لإعادة تشكيل النظام الدولي ، نجد أنه يمكن للجمعيات الإقليمية أن تضطلع بدور موحد ، سواء سلكت سبيل التكامل أو اقتصرت على التعاون الوثيق في الميدان الاقتصادي أو في السياسة الخارجية أو في مسائل الأمن\*.

لقد قمنا في أوروبا الغربية ببناء وتجربة هيكل تم乎ست عن ظاهرة مختلفة تماماً عن الوضع القائم الآن في الجزء الشرقي المضطرب من القارة .

---

\* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغبي (بن).

فالحاجة إلى الدفاع عن الديمقراطية ، وال المجال الواسع النطاق للتنمية الاقتصادية التي حفظها التقدم التكنولوجي ، وضرورة المحافظة على قيم الثقافة والتاريخ الأوروبيين بحيث يمكن لأوروبا أن تلعب من جديد دورا أساسيا في المجتمع الدولي ، كل هذه أمور جعلتنا نقلل من أهمية النظرية والممارسة القائلة بأن الأمم ينبغي أن تتخذ بالضرورة شكل الدول . وقد بينت هذه العوامل لنا أن هناك مجالات كبيرة من المجالات التي تمارس فيها سيادة الدولة يمكن ادارتها بشكل مشترك في اطار فوق قومي ، وأن من حسنات هذا الرباط أيضا انه قد يجعل اشارة الحروب أمرا مستحيلا . ولاشك أن العملية ليست بالعملية السهلة ، اذ لا بد من تحقيقها بتوافق الآراء ، ثم ان العقبات أيضا تظهر لنا عند كل منعطف ، كما شهدنا في الأيام القلائل الماضية .

إن التكامل الأوروبي قد أثبت قدرته مرارا على تخطي المعوقات التي تواجهه . ومن الحيداد عن الصواب تردید الاقاويل ، كما فعل البعض في الاونة الاخيرة ، عن تأخيرات أو انتكاسات في عملية متابعة التكامل التي وضعت في ماضي ریخت . وقد سجل وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في اجتماعهم الذي عقد هنا في نيويورك النتيجة الايجابية التي أسفر عنها الاستفتاء الفرنسي ، وأكدوا من جديد تصميمهم على التصديق على المعاهدة ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه دون إعادة التفاوض بشأنها .

ويمكن النظر إلى ظاهرة التكامل الأوروبي كمثال جذاب وعامل لإعادة التجميم والاستقرار في أوروبا الوسطى والشرقية . وفي هذا السياق ، يمكن أن يكون كوندوليز الدول المستقلة عاماً محققاً للاستقرار ، من حيث أنه يتتيح للجزاء التي كانت مكونات لكيان موحد في السابق فرصة ملائمة للتجمع والالتقاء .

إن "مبادرة أوروبا الوسطى" التي تواصل إيطاليا تأييدها توفر حلقة وصل هامة بين مختلف العناصر المكونة للقاراء الأوروبية .

لقد أصبحت الدول الاعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، كبيرها وصغرها ، على اقتئانع بأنه لا يمكن بعد الان أبداً أن تكون الحرب وسيلة لحل المشاكل بينهما . وقد شكل الحلف الان ، في اطار مجلس شمال الأطلسي ، رباطاً مع البلدان التي كانت خصومة في السابق .

إن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ماض ، منذ اجتماع هلسنكي الثاني ، في إنشاء آليات مؤسسية للمساعدة على أداء مهامه على نحو أفضل . وأمثلة التكامل قائمة لا في أوروبا وحدها وإنما في كل قارة ، وهي تشمل طائفة متنوعة من الأشكال ، تتراوح بين المؤسسات التقليدية الاقليم مثل حلف الإنديز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ، والمبادرات الحديثة عهدا مثل السوق المشتركة للبلدان الأربع في أمريكا الجنوبية (السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقارتين الأمريكية والبرازيلية) ، والتطورات الجديدة تماما مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ومما له أهمية بالغة أيضا أشكال التعاون الجديدة البارزة في بعض المجالات المحددة البالغة الحساسية مثل القطاع النووي . والاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الأرجنتين والبرازيل يبدو مبشرا بخير عميم .

إن تشكيل الروابط الإقليمية سبيل جدير بأن يسلكه ووسيلة فعالة لتنمية المجتمع الدولي . ولعل الأمم المتحدة تجد في ذلك وسيلة مفيدة لتوطيد السلم .

ولا تتعلق المشاكل التي سيتزايد اشتراك الأمم المتحدة في حلها بالعلاقات بين الدول فقط ، بل تتعلق أيضا بهيأكل الدول الداخلية وعناصرها المكونة من حيث الأقلية والمجموعات الإثنية . وإيطاليا لا تملك الجواب ولكن لديها تجربة ملموسة يمكن أن تشرك المجتمع الدولي فيها وتتمثل في الحل الذي توصلت إليه لمشكلة التوادجي . فهذا النزاع بين إيطاليا والنمسا الذي عرض على الأمم المتحدة في الفترة ١٩٦١-١٩٦٢ قد أنهى رسميا في حزيران/يونيه الماضي . وجاء هذا الحل نتيجة لعملية مطولة انطوت على وضع وتطبيق مجموعة من التدابير على المستوى الوطني اعتمدتها إيطاليا بالتشاور مع ممثلي السكان الناطقين بالألمانية في التوادجي . وتشمل هذه التدابير جميع جوانب الحياة المدنية ، وتشكل مثالا من أبرز الأمثلة التقدمية على حماية الأقليات في أوروبا .

ونحن نرى أن تسوية هذه المسألة تثبت أن الاستقلال الذاتي عندما تتتوفر له ضمانة كافية في الأحكام القانونية الوطنية ، يساهم في تعزيز ، لا إضعاف ، الوئام

في الإطار الوطني ، وينهض في الوقت نفسه بعلاقات حسن الجوار والتعاون الدولي عبر الحدود .

وما من شك أنه في ظل الأوضاع المتغيرة التي نعيشها مستتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أكبر ومن ثم ستحتاج إلى سلطة أكبر ووسائل أكثر فعالية لاداء رسالتها ، ولهذا تدور المناقشات "حول أمم متعددة جديدة" ، أي منظمة قادرة على الحركة في اتجاهات جديدة لتلبية الحاجة التي يعم الشعور بها إلى قيام ضرب من النظام العالمي أو الحكومة العالمية .

إن أعضاء الجمعية العامة هم الذين عليهم طبقاً للميثاق ووفاء بالالتزامات النابعة منه ، أن ينهضوا بدورهم ومسؤولياتهم ليس فقط بوصفهم بلداناً محبة للسلام بل أيضاً بوصفهم دولاً تنبذ استعمال القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وعليهم أن يعتبروا حماية حقوق الإنسان واجباً لا مهرب منه .

ونحن نرحب بظهور وثيقة جديدة تسترعى الانتباـه بشدة وتصـلـح أساساً للمـناـقـشـة في المنـظـمة . وـاـنـي أـشـيرـ مـرـةـ أـخـرىـ إـلـىـ "ـخـطـةـ لـلـسـلـامـ"ـ أيـ تـقـرـيرـ الـأـمـينـ الـعـامـ عنـ الدـبـلـومـاسـيـةـ الـوـقـائـيـةـ وـصـنـعـ السـلـامـ وـحـفـظـ السـلـامـ .ـ انـ الدـبـلـومـاسـيـةـ الـوـقـائـيـةـ يـتـبـغـيـ انـ تـتـخـذـ وـسـيـلـةـ لـإـزـالـةـ فـتـيـلـةـ الـاشـتعـالـ منـ الـمـنـازـعـاتـ الـمـحـتمـلـةـ قـبـلـ أنـ تـبـلـغـ عـتـبةـ الـمـواـجـهـةـ .ـ الـحـاسـمـةـ .ـ

ويـدـعـوـ هـذـاـ النـهـجـ الـوـقـائـيـ أـيـضاـ إـلـىـ اـتـخـاذـ خـطـوـاتـ فـورـيـةـ ،ـ عنـ طـرـيقـ آـلـيـاتـ توـخـىـ إـيـجادـهاـ قـرـارـ الجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ٢٦/٤٦ـ لـامـ ،ـ لـضـمانـ الشـفـافـيـةـ فـيـ عـمـلـيـاتـ النـقـلـ وـالـانـتـاجـ الـدـوـلـيـ لـلـأـسـلـحةـ .ـ وـيـنـطـبـقـ ذـلـكـ أـيـضاـ عـلـىـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـتـيـ تـحـظرـ الـأـسـلـحةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ ،ـ الـمـقـدـمـةـ ،ـ أـخـيـراـ ،ـ إـلـىـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـمـوـافـقـةـ عـلـيـهـاـ ،ـ وـالـتـيـ سـتـنـشـعـ جـهـازـ عـالـمـيـاـ لـلـرـمـدـ مـخـوـلاـ سـلـطـاتـ لـمـ يـسـبـقـ لـهـاـ نـظـيرـ لـلـتـحـقـقـ فـيـ الـمـوـقـعـ .ـ

ويـجـبـ الـآنـ تـنـاـوـلـ مـسـأـلـةـ حـفـظـ السـلـامـ وـتـطـبـيقـهاـ بـسـبـلـ مـبـكـرـةـ لـكـيـ يـتـحـقـقـ ،ـ بـطـرـيقـةـ أـكـثـرـ فـعـالـيـةـ ،ـ الرـبـطـ بـيـنـ الـعـمـلـ فـيـ سـبـيلـ مـنـعـ تـفـاقـمـ النـزـاعـ الـمـسـلـحـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ التـوـمـلـ إـلـىـ تـسوـيـاتـ مـتـفـاوـضـ عـلـيـهـاـ .ـ وـيـسـتـحـقـ الـأـمـرـ النـظـرـ بـتـعـمـقـ فـيـ إـمـكـانـ اـسـتـخـدـامـ وـحدـاتـ "ـإـنـفـادـ السـلـامـ"ـ لـمـجـرـدـ الـقـيـامـ بـمـهـامـ قـوـاتـ صـيـانـةـ السـلـمـ الـتـقـليـديـةـ ،ـ أيـ

الـتـدـخـلـ حـيـثـ يـوـجـدـ وـقـفـ لـإـطـلاقـ النـارـ ،ـ وـلـكـنـ لـإـعادـةـ السـلـامـ وـالـحـفـاظـ عـلـيـهـ .ـ

وـأـخـيـراـ تـنـشـأـ حـاجـةـ جـدـيـدةـ مـنـ وـاقـعـ الـمـنـازـعـاتـ الـقـائـمـةـ ،ـ وـهـيـ الـحـاجـةـ إـلـىـ تـكـمـلـةـ أـدـوـاتـ حـفـظـ السـلـامـ وـصـنـعـ السـلـامـ بـتـوفـيرـ الـحـمـاـيـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـكـافـيـةـ لـجـهـودـ الـمـسـاعـدـةـ الـإـنسـانـيـةـ .ـ

ولـلـوـفـاءـ بـجـمـيعـ هـذـهـ الـاحـتـيـاجـاتـ نـحـتـاجـ إـلـىـ هـيـاـكـلـ وـمـوـارـدـ كـافـيـةـ .ـ وـإـيـطالـياـ مـسـتـعـدـةـ -ـ عـلـىـ غـرـارـ ماـ أـوـضـحـهـ هـنـاـ وـزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ الـفـرـنـسـيـ -ـ لـتـقـدـيمـ إـسـهـامـهـاـ الـمـلـمـوـدـ ،ـ وـهـوـ مـاـ أـشـبـتـهـ بـعـرـضـهـاـ الـأـخـيـرـ تـقـدـيمـ الرـجـالـ وـالـمـعـدـاتـ فـيـ إـطـارـ الـأـزـمـةـ الـيـوـغـوـسـلـافـيـةـ .ـ وـمـنـ شـأنـ الـحـالـةـ فـيـ يـوـغـوـسـلـافـيـاـ السـابـقـةـ ،ـ أـنـ تـرـكـ الـأـنـتـبـاـهـ أـيـضاـ عـلـىـ أـهمـيـةـ الـبـعـدـ الـاقـلـيمـيـ فـيـ مـتـابـعـةـ "ـخـطـةـ لـلـسـلـامـ"ـ .ـ وـيـبـدـوـ فـيـ الـوـقـتـ الـحـاضـرـ أـنـ خـيـارـ الـحلـ الـاقـلـيمـيـ لـلـمـنـازـعـاتـ الـاقـلـيمـيـةـ ،ـ الـمـنـصـوـصـ عـلـيـهـ فـيـ الـمـيـشـاـقـ ،ـ خـيـارـ يـمـكـنـ تـطـبـيقـهـ

بفعالية بطرق شتى وكأنه نوع من التباين الهندي في بناء السلم . ويعد قالب مؤتمر لندن مثلاً هاماً في هذا الخصوص ، أشارت إليه من قبل . والبعد الإقليمي هنا ليس بديلاً عن اشراك الأمم المتحدة ، فالمؤتمر يعمل أيضاً على أساس صيغة خلقة لتقاسم المسؤوليات .

ويبدو على أية حال أن منظومة الأمم المتحدة لابد وأن تتجه بدرجة متزايدة إلى الاعتماد عملياً على المنظمات الإقليمية التي تمتد من منظمة الدول الأمريكية إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلى مجموعات أو تحالفات أو اتحادات للدول ، كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأوروبيـة ، واتحاد أوروبا الغربية ، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو) فيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا .

وشمة تطورات جديدة هامة تضطرنا أيضاً إلى إعادة التفكير في الحدود المفروضة على تطبيق بعض المفاهيم والمبادئ التقليدية التي تشكل أساساً للعلاقات الدولية . وغني عن البيان أن إعادة التفكير لا تعني الرفع . ولكنها تعني تفادى جميع التعريفات الجامدة والمطلقة وتفسير المبادئ بطريقة تحول دون التطبيقات غير المتوازنة التي لا مفر من تنافتها .

ويمكن أن نشير مثلاً إلى ما يجري من استعراض متزايد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، على ضوء الأخطار الشديدة التي تهدد بقاء فئات بأكملها من السكان ، وذلك تحت الحاج ضمير جماعي لم يعد يسلم الآن بأى حدود . على أنه من الواقع كذلك أنه إذا أتيح لكل فئة إثنية أو دينية أو لغوية أن تطالب بإعلان دولتها الخاصة بها فسوف ينتج عن ذلك تجزؤ لا نهاية له وعدم استقرار وبالتالي .

ويتبين بدرجة متزايدة من المناقشات التي أجريت خلال الأيام الأولى للمنسورة أن جميع الدول الأعضاء في المنظمة تتفق في تقديرها للدور المركزي الذي استعادته الأمم المتحدة . ويبدو أنها جميعاً تدرك أن تقوية الأمم المتحدة لا تتطلب فقط إسناد أدوار جديدة لها وإنما تزويدها أيضاً بسلطات ومواد كافية . وسيكون البديل لذلك اتجاه

مضاد لمسار التاريخ يتمثل في إعادة تشكيل قلة متحكمة مؤلفة من البلدان ذات القدرة الأكبر على القيام بمقدمة منفردة بدور الضامن للشرعية الدولية .

ويجب أن نحترم قدرة الأمم المتحدة الجديدة على العمل ببيقظة أكبر وإحساس مرهف بالمسؤولية دون التشكيك بموافق تعوق التطور المؤسسي المقرب .

وقد أعلنت إيطاليا بالفعل ، فضلا عن بلدان أخرى ، ان مسألة تنقيح أجزاء الميثاق التي تتناول أمورا مثل تشكيل مجلس الأمن مسألة يجب أن يفتح لها باب المناشة الواجبة . وما زلنا نعتقد أن المجلس يمكن أن تصبح له كلمة مسموعة أقوى وأن يصبح مكتسبا لصفة تمثيلية أصدق إذا زيد عدد أعضائه المؤقتين وال دائمين على أن يختار الأعضاء الدائمين بناء على معايير موضوعية .

وستؤكد إيطاليا أيضا طموحها إلى تحقيق تمثيل كاف بدرجة أكبر في مجلس الأمن في تلك اللحظة ، ما لم تمنع التطورات المؤسسية في الاتحاد الأوروبي في تلك المرحلة انشاء مقعد أوروبي في مجلس الأمن .

وأود في الختام الاشارة إلى أن الأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية الرئيسية في معالجة ما نشهده حاليا من تطورات دولية صعبة وان تكون مشيرة . وسيتعين أن تقوم بذلك مستعينة بأدوات لإدارة الأزمة تتناسب وعالم اليوم الذي هو عالم أصبح من الضروري فيه بدرجة متزايدة قبول قيود في مجال السيادة القومية تقترب بضمانته بتشكيل في موضوعية النظام الجماعي فوق القومي في استخدام الأدوات والإجراءات السياسية ما أمكن ذلك ، أو فرض التدابير القسرية اذا ما دعت الضرورة .

إن ما ينبغي الحفاظ عليه الآن هو أهداف الميثاق ، التي لا تزال مألحة ، بل ضرورية . ولكن في عالم يختلف الآن تماماً عن عالم ١٩٤٥ ، الذي بدأ تحوله يتتسارع في عام ١٩٨٩ ، من غير المتغير أن ننحو إلى تجنب القيام بعمل عاجل وشجاع لامتحان أدوات جديدة ، وتغيير تفكيرنا ، واستعراض سلطات هيئات الأمم المتحدة وتكوينها . إننا لن نتمكن من مواجهة تحديات عصرنا إلا بالتوافق المثمر بين الأهداف الثابتة والأدوات الجديدة التي يجب أن نساهم كلنا فيها .

السيد الدالي (اليمن) : السيد الرئيس ، يشرفني أن أتقدم إليكم بأجمل التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في توليكم هذا المنصب الرفيع . كما أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر من خلالكم للسيد السفير سمير الشهابي ، عن أعظم تقدير للدور الكبير الذي قام به أثناء توليه رئاسة الجمعية العامة في الدورة السابقة بكل اقتدار .

كما أغتنم هذه الفرصة لكي أثيد بالدور الفعال والإسهام الكبير الذي قام به السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ، الأمين العام للأمم المتحدة ، في سبيل تعزيز دور الأمم المتحدة عبر التجسيد الفعلى لمبادئ الميثاق وأغراضه .

لقد انقضى أكثر من عامين على قيام الجمهورية اليمنية ، ذلك الإنجاز الوطني التاريخي الذي يعتبر واحداً من أهم الأحداث العالمية في مطلع هذا العقد الراهن بالمتغيرات الكبيرة . فلقد تحول حلم اليمنيين إلى واقع ملموس بفضل إيمانهم العميق بحتمية الوحدة ونضالهم الدؤوب من أجل تحقيقها .

ونال الشعب اليمني إعجاب العالم حين حقق وحدة وطنه بطريقة سلمية وديمقراطية ، فجاء دستور الجمهورية اليمنية ليؤكد الالتزام الوطني بالمبادئ الديمقراطية حيث نص في مواده على حق المواطنين اليمنيين بالتمتع الكامل بحرياتهم الأساسية ، بما في ذلك حرية التعبير بالوسائل المختلفة ، وكذا احترام حقوقهم الدستورية والقانونية ، كحقهم في العمل السياسي والنقابي بدون قيود .

فشهدت الجمهورية اليمنية ، منذ الايام الاولى ، حيوية المجتمع المدني التي تجلت من خلال تعدد الاحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الشعبية ، وتنوعها ، وتنامي نشاطها ، ومشاركتها في الحياة السياسية الراخة بالرأي والرأي الآخر . إن اليمن في عهدها الجديد قد أوضحت على الانتهاء من المرحلة الانتقالية ، وهي تستعد الان للدخول في مرحلة أخرى أكثر إشراقا ، حيث ستجري أول عملية انتخابية في عموم البلاد ، يشارك فيها كل اليمنيين رجالا ونساء ، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد وفقا للدستور .

وفي ظل هذه التحولات الجوهرية التاريخية التي تمر بها اليمن ، تنتصب أمامها جملة من التحديات ومنها بعث المعوبات الاقتصادية الناتجة عن عودة أكثر من مليون مغترب من الذين كانوا يعملون في الدول الشقيقة المجاورة ، من جراء تأشيرات أزمة الخليج وأسباب أخرى . كما تعرضت أجزاء من مناطق اليمن للفيضانات المدمرة والهزات الأرضية العنيفة التي ضربت المنطقة الوسطى ، ذلك فضلا عن الأعباء التي تتحملها اليمن وإيوائها الآلاف من أخوتنا اللاجئين من الصومال الشقيق .

لقد أعلنت بلادي ، عقب إعلان قيام الجمهورية اليمنية ، أن الوحدة اليمنية لن تكون موجهة ضد مصالح أية دولة في المنطقة ، وبخاصة دول الجوار ، بل إنها قامت لتساهم في تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون والتكامل في منطقتنا . وتأكيدا على ذلك ، فقد مادق مجلس النواب اليمني على أول بيان لحكومة الوحدة ، حيث أكد على استعداد اليمن ، لأول مرة ، لبدء المفاوضات المتعلقة بالحدود مع الدول الشقيقة المجاورة ، وفقا للحقوق التاريخية والقانونية ومبادئ القانون الدولي . وبناء على ذلك قطعت المفاوضات اليمنية مع سلطنة عمان الشقيقة بشأن الحدود شوطها الأخير .

وفيمما يخص مسألة الحدود اليمنية السعودية ، فقد أكدت بلادي على استعدادها للنظر في هذه المسألة والتفاوض حولها مع المملكة العربية السعودية الشقيقة . ولقد كان لمبادرة فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح ، رئيس مجلس الرئاسة - التي دعا فيها الأخوة في المملكة الشقيقة إلى البدء في إجراء اللقاءات المباشرة بشأن

الحدود ، وفقا للحقوق التاريخية والقانونية - مداها ، حيث استجاب الأخوة في المملكة لمبادرة القيادة اليمنية . وقد تم بالفعل إجراء أول لقاء تمهدى وزارى بين الطرفين في جنيف ، في العشرين من شهر تموز/يوليه المنصرم . وتم خلال ذلك اللقاء تبادل المقترنات حول عقد اللقاء الثاني بينهما في إحدى العاصمتين : صنعاء أو الرياض . وبالفعل ، فقد تم الاتفاق على إجراء اللقاء الثاني ، على مستوى لجنة الخبراء في مدينة الرياض في أواخر شهر أيلول/سبتمبر الحالى . وإن دل ذلك على شيء فإنهما يدل على عزم اليمن ، في عهدها الجديد ، المضى قدما في تحويل القوال إلى أفعال ، فهو يؤكد على صعيد الواقع العملي أن بلادي تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار وتدعو إلى التعاون الثنائي والإقليمي بين دول الجزيرة العربية .

يسمع العالم ويشاهد على شاشات التلفزيون المأساة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الصومالي الشقيق ، حيث يلاقي مئات من الرجال والنساء وخاصة الأطفال حتفهم يوميا وبطريقة قاسية ومحزنة ، فالآلاف منهم يموتون جوعا والآلاف يواجهون الموت من جراء الاقتتال الأهلي . وهناك آلاف الصوماليين الذين ينزحون يوميا إلى خارج بلدتهم هروبا من جحيم هذه الحرب المدمرة ، وبحثا عن لقمة العيش . وبالرغم من أن الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لمساعدة شعب الصومال على الخروج من هذه المحنـة قد جاءـت متأخرـة ، فإنـا ندعـو إلى تكـثيف الجـهود الدولـية لتقـديم المسـاعدات الإنسـانية الـلـازـمة على وجه السـرـعة ، ولـتـامـينـ إـيـصالـها إـلـىـ كـلـ فـيـشـاتـ الشـعـبـ الصـومـالـيـ التـيـ تـواـجـهـ الـهـلاـكـ فيـ مـخـتـلـفـ أـنـحـاءـ الصـومـالـ . وـفيـ هـذـاـ الصـدـدـ ، فـيـانـ الـيـمـنـ تـشـيدـ بـالـدورـ الـقـيـاديـ الـذـيـ لـعـبـهـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ ، الـدـكـتـورـ بـطـرـىـ بـطـرـىـ غـالـيـ فـيـ تـسـلـيـطـ الـأـضـوـاءـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـأسـاةـ التـيـ كـادـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ أـنـ يـتـجـاهـلـهاـ فـيـ خـضـمـ الـأـزـمـاتـ التـيـ تـنـدـلـعـ هـنـاـ وـهـنـاكـ .

إنـاـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ نـشـيدـ فـيـهـ بـتـصـاعـدـ الـجـهـودـ الـتـيـ بـذـلتـهاـ الـأـمـ الـمـتـحـدةـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ مـؤـخـراـ بـغـيـةـ إـنـقـاذـ الشـعـبـ الصـومـالـيـ مـنـ مـأسـاتـهـ الـأـلـيمـةـ ، فـيـانـاـ نـدـعـوـ إـلـىـ مـعـالـجـةـ أـسـبـابـ الـكـارـاثـةـ وـجـذـورـهـاـ . وـعـلـيـهـ فـيـانـ الـأـمـ الـمـتـحـدةـ ، بـالـتـعـاـونـ مـعـ جـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ وـمـنـظـمـةـ الـوـحدـةـ الـافـرـيقـيـةـ وـمـنـظـمـةـ الـمـؤـتـمـرـ إـلـاسـلامـيـ ، مـطالـبـةـ بـاتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ عـمـلـيةـ لـلـبـحـثـ عـنـ حلـ سـيـاسـيـ لـلـازـمـةـ الصـومـالـيـةـ ، إـذـ أـنـهـ ، بـدـونـ ذـلـكـ ، سـتـظـلـ الـجـهـودـ الـإـنـسـانـيـةـ الـعـالـمـيـةـ عـبـارـةـ عـنـ جـرـعـاتـ مـهـدـيـةـ وـمـسـكـنـةـ لـيـسـ إـلـاـ . لـقـدـ شـارـكـتـ الـيـمـنـ فـيـ الـجـهـودـ الـتـيـ بـذـلتـ فـيـ مـؤـتـمـرـ الـمـصالـحةـ الـوطـنـيـ الصـومـالـيـ الـذـيـ انـعـدـ فـيـ جـيـبـوـتـيـ فـيـ الـعـامـ الـماـضـيـ ، تـحـتـ رـعـاـيـةـ فـخـامـةـ الرـئـيـسـ حـسـنـ جـوـلـيـدـ . إـلـاـ أـنـهـ وـلـلـأـسـفـ الشـدـيدـ ، فـشـلتـ فـصـائـلـ الـقـوىـ الـوطـنـيـةـ الصـومـالـيـةـ فـيـ تـطـبـيقـ قـرـاراتـ الـمـؤـتـمـرـ الـذـكـورـ ، وـمـعـ ذـلـكـ فـيـانـاـ نـهـيـبـ بـالـمـجـتمـعـ الدـولـيـ أـنـ يـقـومـ بـمـحاـوـلـةـ جـدـيـدةـ لـاحـتوـاءـ الـازـمـةـ الصـومـالـيـةـ وـحلـهاـ نـهـائـيـاـ . وـمـنـ هـذـاـ الـمـنـطـلـقـ فـيـانـيـ أـوـدـ أـنـ أـؤـكـدـ اـسـتـعـدـادـ الـيـمـنـ لـلـمـسـاـهـةـ مـجـدـداـ فـيـ أـيـ جـهـودـ تـبـذـلـ لـعـقدـ وـإـنـجـاحـ مـؤـتـمـرـ آخرـ لـلـمـصالـحةـ الـوطـنـيـةـ فـيـ الصـومـالـ وـفـيـ أـقـرـبـ فـرـصـةـ مـمـكـنـةـ ، فـلـقـدـ تـجاـوزـتـ مـحـنـةـ الصـومـالـ كـلـ الـحـدـودـ . فـلـيـهـبـ الـجـمـيعـ لـانتـشـالـ الصـومـالـ مـنـ مـخـاطـرـ التـاـكـلـ وـالتـشـرـذـمـ ، وـلـإـنـقـاذـ الصـومـالـيـنـ مـنـ مـعـانـاتـ الـحـيـاةـ وـبـؤـسـهاـ .

ونحن نتحدث عن المأساة الإنسانية ، فإننا لا بد أن نشير إلى الأحداث الدامية في البوسنة والهرسك ، حيث يتعرض شعبها لاعمال القتل والتدمير والتشريد على أيدي القوات الصربية التي تنتهج سياسة التطهير العرقي المقيدة ، فتواءل أعمالها العدوانية وتزج بالآلاف المواطنين ، من أبناء البوسنة والهرسك ، من رجال ونساء وشيوخ ، في معسكرات الاعتقال التي تعيد إلى الذهن تلك الممارسات النازية الرهيبة . إننا مع بقية دول العالم ، ندعو إلى إيقاف تلك الاعتداءات المدعومة من بغراد ، كما نؤيد بحزم جميع الإجراءات والخطوات التي اتخذتها مجلس الأمن بهدف إيقاف تلك المجازر البشعة واستعادة السلام إلى البلقان .

إن المأساة الإنسانية التي تلحق بهذه الأمة أو تلك ، وتعصف بهذا الشعب أو ذاك ، إنما هي تعبير عن أزمات سياسية تتفاقم فتأخذ شكل المواجهة العسكرية والنزاعسلح . ومهما تتتنوع أسباب تلك الأزمات أو دوافعها أو تختلف الظروف المحيطة بها ، فإنها تلتقي عند نقطة واحدة ، هي أن المدنيين الأبرياء ، وخاصة الضعفاء في المجتمع ، هم الذين يدفعون الثمن ، ويحاقدون على الأخطاء التي يرتكبها غيرهم ، فيتحولون إلى ضحايا الأزمات والحروب ، بدون سبب وبدون مبرر ، وأحياناً بدون رحمة . ذلك هو الحال بالنسبة للشعب العراقي الشقيق ، الذي يكاد المجتمع الدولي أن ينساه بعد أن فرض عليه أقصى وأشد أنواع الحظر الاقتصادي الشامل ، ذلك الحظر الذي يشمل كل متطلبات الحياة المدنية بما في ذلك مستلزمات الأطفال واحتياجات الرعاية الطبية . إن الجمهورية اليمنية تهيب بالمجتمع الدولي أن يرفع الحظر المفروض على الشعب العراقي . وعلى صعيد آخر فإن اليمن قد عبرت عن قلقها للإجراءات التي اتخذت لمتبع الطيران العراقي من التحليق تحت خط العرض ٣٣ في جنوب العراق بحجة حماية الشيعة . إننا ضد أي تعسف أو اضطهاد للحقوق الإنسانية لغير مجموعة بشرية . كما أننا نعارض التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية لآلية دولة ذات سيادة . إن ما يحدث من فصل لسيادة الدولة العراقية على أراضيها في الشمال والجنوب لا يتوافق - في رأينا - مع مبدأ احترام سيادة الدول ، وقد يؤدي ذلك إلى تمزيق الوحدة الترابية العراقية .

في هذه الأيام تتواصل المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والوفود الإسرائيلي في واشنطن ، امتداداً لمؤتمر السلام الذي يستهدف تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي . إن الجمهورية اليمنية ، التي سبق وأن أبانت تأييدها للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للدفع بعجلة السلام في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر السلام ، تعبير عن اعتقادها بأن المفاوضات الجارية لن يكتب لها النجاح ما لم تنطلق من الالتزام بمبدأ مقايضة الأرض بالسلام ، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، وما لم تقبل إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة ، والتخلص الكامل عن سياسة التوسيع والاستيطان ، وخاصة في القدس الشرقية بما فيها إيقاف بناء المستوطنات سواء كانت تسمى سياسية أو أمنية ، فضلاً عن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في السيادة والاستقلال .

في مطلع هذا الشهر اختتم مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز أعماله بنجاح ولم يكن مستغرباً أن تحظى الأمم المتحدة باهتمام خاص . فبفعل المتغيرات الدولية الكبيرة ، استعادت الأمم المتحدة مكانتها في قلب المجتمع الدولي ، بعد أن كانت مهددة بالتهبيث والضمور ، وتعزز دورها في صياغة وتنظيم العلاقات الدولية في جميع مناحي الحياة وأخذ مجلس الأمن يمارس دوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، بعد أن أمضى الجمود لسنوات طويلة .

وبعد أن تدارك مؤتمر جاكارتا وضع الأمم المتحدة ودورها المتجدد ، في ضوء الآراء والافكار والمقترنات الجديدة ، بما في ذلك "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام ، الدكتور بطرس غالي ، وكذا خطابه الهام في ذلك المؤتمر ، أكد على أهمية الأمم المتحدة ، التي تمثل المحفل الدولي الرئيسي لنشاط الحركة . كما دعا إلى مشاركة حركة عدم الانحياز في صياغة العلاقات الدولية الجديدة ، كونها تعبر عن مصالح وطموحات الدول النامية التي تشكل أغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة . وفي هذا الإطار ، فإننا نرحب بمناقشة المقترنات القيمة الواردة في "خطة للسلام" ، ليس في مجلس الأمن فحسب ، بل وفي الجمعية العامة أيضاً ، ذلك لأن قضية السلام بكل جوانبها تهم دول وشعوب العالم قاطبة .

وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية الدولية لاحظ مؤتمر جاكارتا أنه بالرغم من المتغيرات الإيجابية على صعيد العلاقات الدولية ، زادت الأوضاع الاقتصادية للدول النامية تدهوراً . وعليه فلا بد للأمم المتحدة أن توافق دورها في تعزيز التعاون بين الدول النامية والدول الصناعية بما يخدم التكامل الاقتصادي بشكل عادل ومتناهٍ .

كما أن مؤتمر ريو أسمى في توعية العالم بالحاجة إلى عملية تنمية عالمية مستقرة ومستدامة بحيث لا تتعرض الأجيال القادمة للخطر . وعليه فان المجتمع الدولي مطالب بتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وأهمها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي سيساعد على تحفيز التعاون الدولي .

سيظل ميثاق الأمم المتحدة يمثل نقطة التلاقي ورمز الوفاق بين دول العالم ، صفيتها وكبائرها ، كما سيظل يمثل الإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الدولية ، بما يعزز الأمن والسلام الدوليين واليوم ، وبعد أن زالت القيود التي كانت تحد من استخدام الآليات المتاحة في الميثاق ، كاستخدام القوة ، فإننا أحوج ما نكون إلى الالتزام الصارم بالميثاق ، وتجنب التعامل معه ، أو تطويقه ، أو تفسير تصويمه لخدمة المصالح الوطنية الضيقة لاي طرف . ومن أجل ذلك ، لابد من تعميق أسن التعامل الديمقراطي في العلاقات الدولية وتتأمين التوازن والتفاعل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية : الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة فالتوازن يعبر عن روح الميثاق .

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية ، الترجمة الشفوية عن النم الانكليزي الذي قدمه الوفد) : إن انضمام جمهورية سان مارينو إلى عضوية الأمم المتحدة قبل وقت قصير يمكنني أن أشارك في هذه المناقشة العامة انطلاقاً من الرغبة في المساهمة في الاضطلاع بالمهام الجسام للمنظمة . فقد أولت سان مارينو دائماً الاهتمام للعمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة . وشعرنا بارتياح عميق إزاء المنجزات العديدة التي حققتها وتشاطرنا مشاعر القلق والاحباط التي تسببت فيها الانتهاكات العديدة للسلم والعقبات التي اعترضت طريق التقدم والتي تعين على المنظمة مواجهتها .

ومما ترك في نفوسنا بالغ الاشر ان نرى فكرة العالمية المتتجدة أساسا في الميثاق تتتحول إلى اقع يمكن أن يشارك فيه الجميع . لقد اضطاعت الامم المتحدة بالمهمة الصعبة والاساسية المتمثلة في استرقاء اهتمام العالم للمسائل والمشاكل التي يتحتم على البشرية التصدي لها على نحو عاجل . وبفضل التزام الامم المتحدة ، توطنت آمالنا نتيجة لمشاعر اليقين المتعاظم والاحسان العميق بالثقة .

والى يوم ، يركز العالم ، وخصوصا القارة الاوروبية ، اهتمامهما على يوغوسلافيا السابقة وال الحرب التي تدور رحاها هناك والتدمير المتهور للممتلكات وموت العديد من البريء الذي لا يفتر والاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة والانتهاكات البالغة الخطورة لحقوق الانسان الاساسية ومعسكرات الاعتقال المرفوضة - وهي ظاهرة كنا نعتقد ان اوروبا تركتها في ذمة التاريخ - وعلى العقبات التي وضعت بقسوة أمام بعض اغاثة التي نظمتها الامم المتحدة بكل سخاء وعلى عدم مراعاة حقوق الاقليات وحرية الدين .

واذا كان مركزي يحتم على ان اتكلم بصراحة ، اجد لزاما على ان اقول إن الجرائم التي ترتكب في يوغوسلافيا السابقة هي ايشع ما ارتكب من جرائم على الصعيدين الوطني والدولي وأنها واقع قائم منذ وقت طويل . ولابد للرفض المعمد والمعذت لايجاد حل سلمي ان يعتبر حربا ، ولكن من المتعذر القيام بهجوم مضاد إن لم يكن هناك هجوم فعلي . والسلم ليس حالة يمكن فرضها بل هو واقع أكثر تعقيدا وحالة دائمة يجب الاحسان بها .

وفي رأيي ، على كل انسان ان يصبو بعزيم إلى السلم وأن يعيش في سلم . وهذا غير ممكن إن لم يجد البشر أنفسهم في حالة سلم وإن لم تتحترم حقوقهم وإن لم يفسح لهم المجال للتمتع بحريرتهم وبحقوقهم . وهو ليس ممكنا إلا إذا تم الوفاء بالتطبعات المشروعة للبشر وإذا اقتتنع كل فرد بأن ممارسة حقوقه لا تعني الاعتداء على حقوق الآخرين حتى اذا اختلف هؤلاء في اللون أو العقيدة .

ومهما كانت المبادرات الرامية إلى قرار السلم جديرة بالثناء وضرورية فلن تكون مجديّة ما لم يدرك البشر مفهوم السلم أدراماً حقيقةً . وانني أعتقد أن هذا هو الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في المستقبل بعزّم وهيبة . وواجبنا الجماعي هو المساهمة في تبديد غيموم الحرب والتوترات الثنائيّة . من الضروري أن نلزم أنفسنا ببلوغ الغاية . والمساعدة الإنسانية في هذه الظروف تزداد أهميّة . ومن الجدير بالعالم أجمع أن يكون ممتنًا للأمم المتحدة للاضطلاع بولايتهما بشجاعة وسخاء كبير في ظروف خطيرة يمكن أن تتحول إلى مأساة بسبب لا مسؤولة أولئك الذين يشجعون الحرب ويدعمونها .

ولكن اسمحوا لي أن أدعو الممثلين إلى الالتزام القاطع بفكرة السلم والاحسان بالسلم . فلابد لنا جميعاً أن ندافع عن حقنا في السلم الذي تعد الحرية واحترام الأقلليات من سماته الرئيسية . ما هي القوة التي تحتاجها الحرية لصيانة السلم ؟ إنها القوة المتاملة في الحكومة الديمقراطيّة والمدعومة من قبلها .

انني أدرك تماماً أن حتى أكثر الديمقراطيات تقدماً بعيدة عن الوفاء التام بالشرطين الأساسيين للحرية . الشرط الأول ، وهو ذو طابع سلبي ، غياب الحاجة إلى الاعتماد على ارادة الغير ؛ والثاني ، وهو ذو طابع إيجابي ، المساهمة في عمليات صنع القرار .

وعلى أي حال ، انني مقتتنع بأن أي نظام سياسي آخر ستكون نتيجته زيادة حرمان الناس من الحرية . أما الديمocracy ، وحتى في أسوأ أشكالها ، فهي منظمة بطريق تكفل مشاركة الأفراد في ممارسة السلطة . وهذا يقترن بوجود حرية إيجابية . إلا أن تلك الحرية محدودة إذا كانت الحريات السلبية - حرية الفكر وحرية الانتفاء والدين وكل الحريات الأخرى التي تمنحها المساطير الحديثة - غير مكفولة وغير مصونة .

وهذا يعني أن كل فرد يجب أن يكون مسؤولاً عن جميع الأعمال المفترضة ضد الحرية - أي كل الأفعال التي تنتهك حقوق الإنسان والتي تعرض السلم للخطر . وتعتقد سان مارينو بضرورة التشديد على مفهوم المسؤولية الشخصية وإيلائه الأهمية القصوى دولياً .

إن ممارسة السلطة في المؤسسات الديمocrاطية ، السياسية والعسكرية على حد سواء ، خدمة تقدم للنمو المدني والديمocrاطي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع بأكمله ، لصالح الفرد ، وللبيئه بذاته . وإن الذين يستخدمون السلطة ضد جزء من المجتمع ، ضد أقلية أو ضد مجموعة من الأفراد ، أو الذين يعرقلون التنمية المدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية أو يحاولون إرجاعها إلى الوراء لابد أن يحاسبوا على أعمالهم .

في هذه الأيام تعتبر المشاهد المأساوية والمعلومات من الصومال قلوبنا من الناس . إن من الإساءة لحضارتنا وذكائنا وكرامتنا أن يكون على عتبة عام ٢٠٠٠ ناس يموتون من الجوع . ومن سوء الحظ أننا مازال يتعين علينا أن نتكيف وهذا الواقع الاليم ، ونأمل أن تجد الأمم المتحدة حلولاً ناجعة لهذه المشكلة قبل فوات الاوان .

ومن ناحية أخرى ، مازالت حالات أخرى كثيرة تنتظر الحل الذي ليس مهلاً ولا فوريًّا : فهناك الكفاح ضد المخدرات والاستخدام غير السليم للبيئة الطبيعية والاضرار الناجمة عن التلوث الجوي والتلوث النووي ؛ وظاهرة الهجرات والالتزامات التي دخلت فيها الدول إزاء هؤلاء المهاجرين ؛ وأحوال معيشة اللاجئين وأسباب هذه الظاهرة ؛ والمسائل المتعلقة بالشباب والحاافر على مزيد من الالتزام من جانب الشباب بالمجتمع الحديث ؛ والكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري ، ضد جميع أشكال التعصب وضد أية محاولة للعودة إلى الممارسة الفظيعة التي تسمى بالتطهير العرقي ؛ والإرهاب ؛ وعدم التوازن المستمر في توزيع الشروة والموارد الذي يزيد من إملاق البلدان الفقيرة على نحو مطرد .

وبعد أن ذكرت المأساة التي تحيق بالصومال ، أود باسم بلدي أن أجدد لشعب الصومال عن خالص تضامننا معه .

إن الأحوال البيئية والجفاف والمجاعة والتصحر المستمر وأدوات الزراعة البسيطة المستخدمة في الزراعة الفقيرة والتوزيع غير المنصف للأمدادات الغذائية

(السيد غاتي ، سان ماريينو)

بسبب الافتقار إلى التضامن تقرر المعيشة اليومية لملايين البشر الذين يعانون من الجوع . ولكن أكبر فضائح عصرنا تكمن في أن الإمدادات الغذائية المتاحة لا تصل إلى الذين ظلوا يانتظارها أمدا طال حتى أنهم ماتوا ولم يعودوا بحاجة إليها .

لعل الممثلين كانوا يعتقدون أن الخطاب الذي سيدلي به مثل سان ماريينو أمام الجمعية العامة سيكون استعراضاً شاملأً ومنتظماً لأنشطة الأمم المتحدة . ولكنني ، بدلاً عن ذلك ، أود أن أتقدم بعدد من الملاحظات بشأن كيفية إمكانية تغير العالم إلى عالم أفضل . إن ميثاق الأمم المتحدة والالتزام الاجتماعي والعازم من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف هيئات الأمم المتحدة ولجانها يوضح أن الأمم المتحدة اليوم هي وحدها التي يمكنها أن تحسن هذا العالم بتحويله إلى عالم أكثر إنصافاً .

وفي التاريخ الطويل لجمهورية سان ماريينو الصغيرة ، كانت هناك عبرة هامة : في نهاية القرن الثالث عشر قام قاضي أنيطت به مهمة إيجاد حل لنزاع بشأن ملكية عقار بين أهالي سان ماريينو وبعض المسؤولين الحكوميين الإيطاليين في قرية مونتفلترو القريبة ، بسؤال مواطن من سان ماريينو لمعرفة السبب الكامن وراء إعفاء سان ماريينو من ضرائب معينة . والسبب الذي قدمه ذلك المواطن كان أن سان ماريينو حرّة وسكانها أحرار . وسئل القاضي ذلك الشاهد ، من باب اللباقة : ماهي الحرية ؟ فأجاب الرجل بسرعة وحزم : هي لا تخضع لأحد . والتفسير العمري لهذه العبارات أن الإنسان الحر هو الإنسان الذي تحترم شخصيته وكرامته .

وتأمل سان ماريينو أن ترى تحول هذا المفهوم إلى واقع ملموس في جميع أنحاء العالم . ونحن واثقون أن هذا الهدف ممكن التحقيق ، بمساهمة الجميع مساهمة حررة وعازمة تحت إشراف الأمم المتحدة .

#### السيدة مكدوغال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى

الرئيس ، مرة أخرى تجتمع الأمم العالم في جمعية كاملة في هذه القاعة لتبثح حالة عالمنا ، ولمواغاتنا بتقرير عن أعمالنا في العام الماضي ، والاعراب عن محور نوایانا في الأعوام المقبلة . كان العديد منا يأملون في أن يكون هذا الوقت

وقت الاحتفال والبهجة بعد انتهاء التجمد العميق للحرب الباردة الطويلة وإفساحه المجال أمام آلدفه الخير لحقيقة جديدة من الاستئناف والتفهم والتعاطف والهدف .

ولكن ليس لدينا ما يبهجنا ، كما أن احتفالنا كان بالتأكيد قصير الأجل .

ومهما كانت العبر التي استفادناها من الأحداث القاسية والرهيبة في نصف القرن الماضي فنحن بحاجة ماسة إليها الآن في عالم يتمخض يومياً عن أشكال جديدة من الطفيان والحقن الوحشية . والعديدون في هذه القاعة قد رأوا هذه الأدلة عن كثب : الرصاص والجثث والخوف في قلوب النازحين العاديين من الرجال والنساء ، وكثيراً ما يكون ذلك في بلدانهم ذاتها .

ولكن لا داع لفقدان الأمل : فلدينا القدرة ، ولابد أن نواصل البناء من أجل المستقبل . ما نحتاجه هو الإرادة الجماعية ، واعتقد أنتا في هذه الأمم المتحدة ، هذا المحفل العالمي ، يجب أن نكرر أنفسنا لتأمين السلم والاستقرار الذي استعمى على العديد من الأجيال التي سبقتنا ، ويجب علينا أن نبني عالماً جديداً ، فرداً فرداً وأمة .

ولكن لابد أن نزيل المعايير المزدوجة السائدة في كل مكان . ما هو نفع الكلمات في هذه القاعة إذا كانت الشعوب في أوطنها عاجزة عن التكلم بحرية ؟ ولم نمارس فن الدبلوماسية هنا ، إذا لم يدعمه في الوطن علم العدالة والتطبيق الماهر لحكم القانون ؟ هل يمكن أن نأمل في أن تدير ، سوية ، عالماً يمتلك بالتحديات في حين أن العديد من بيوتنا تكتنفه الفوضى ؟

نحن في كندا حالياً متخرطون في عملية إعادة بناء وإعادة تكريس وتجدد ، وهي عملية مستمرة في الديمقراطيات الحقيقة . بعد أربعة أسابيع ، سيمارس ملايين الكنديين الحق الديمقراطي المطلق حيث يقررون ، عن طريق تصويتهم ، ما إذا كانوا سيقبلون أو يرفضون اقتراحًا للإصلاح الأساسي لستورنا الكندي . وإذا قبل الاقتراح ، ولا شك في أنه سيحظى بالقبول ، فستبني على أساس هذا الإصلاح القيم والحقوق التي تشكل بالفعل جزءاً نفخر به من الواقع الكندي . وسيعزز الضمانات والحماية القائمة

حالياً لحقوق الأقليات ، ويحسن أداء مؤسساتنا الديمocrاطية التي تحظى الان باحترام كبير ، وسيحقق المزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية لسكاننا الأصليين ، وسيعيد تخصيم الاذوار والمسؤوليات الاساسية بين مستويات الحكومة .

(تكلمت بالفرنسية)

وإنني واثقة أن الأغلبية الساحقة من الكنديين متؤيد هذه الإصلاحات لأنها تستند إلى قيم أساسية يلتزم بها كل فرد كندي : لا وهي الاحترام الذي لا يتزعزع لحقوق الفرد ، التي يؤيدها حكم القانون ، والتمسك القوي والعميق بالديمقراطية ، وبقيمها ومؤسساتها ؛ والتزام مؤثر بالعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي للجميع ؛ واحترام التعهدات الوطنية والدولية ؛ والرغبة في حسم الخلافات سلمياً عن طريق المصالحة والتوفيق والتوافق في الرأي .

(تكلمت بالإنكليزية)

ونحن بوصفنا كنديين تعلمنا أن الديمقراطية والحرية لا يمكن صونهما إلا ب بصيرة واسعة ويقظة مستمرة . فالافكار الجديدة التي تستشرف المستقبل ينبغي أن ترس على الاسماء التي كانت المرتكز الاصلي لوحدتنا . وكما قال رئيس الوزراء برايان ملروني للكنديين لدى تقديم دستورنا :

"إن ما قدمه قادة كندا هو سلسلة من الإصلاحات الدستورية التي تعزز الأواصر التي جمعتنا سوية في ١٨٦٧ . وهذه الإصلاحات تجدد المفاهيم الكامنة في أساس الاتحاد . إنها توفر إطارا قويا وأساسا وطيدا يسمحان لنا بالمضي معا بشقة صوب المستقبل"

ومن الواضح أن كندا القوية والموحدة أمر هام للكنديين لكنها ذات أهمية أساسية بالنسبة لدول العالم أيضا .

إن القيم التي يعتز بها الكنديون والتي قدمناها إلى العالم طوال ١٢٥ عاما من عمر أمتنا هي أيضا القيم الأساسية بالنسبة لميثاق هذه المنظمة .

ونحن نعتقد أننا هنا في الأمم المتحدة لا نحتاج إلى مبادئ ، أفضـل - إن واعـبي الميثاق الـاـصـلـي قد أـسـدـوا لـنـا خـدـمـةـ جـلـىـ . إنـ ماـ نـحـتـاجـهـ فـيـ هـذـهـ الـمـنـظـمـةـ وـمـنـ أـعـضـائـهـاـ هـوـ توـفـرـ إـلـىـ إـرـادـةـ الـمـعـقـودـةـ عـلـىـ الـعـلـمـ . وـنـحـتـاجـ إـلـىـ فـهـمـ أـعـقـمـ لـلـأـسـبـابـ الـجـذـرـيـةـ لـلـمـصـرـاعـ بـيـنـ الـأـمـمـ وـذـلـكـ كـيـ نـتـمـكـنـ مـعـاـ مـنـ "ـكـسـرـ حـلـقـةـ الـعـنـفـ . . . وـإـطـفـاءـ شـهـوـةـ الـأـنـتـقـامـ وـإـعـرـابـ عـنـ حـاجـاتـ الـشـعـوبـ وـتـأـكـيدـ كـرـامـتـهـاـ"ـ كـمـاـ قـالـ رـئـيـسـ وزـرـائـنـاـ فـيـ هـذـهـ الـجـمـعـيـةـ بـمـنـاسـبـةـ ذـكـرـاـهـاـ الـأـرـبـعـينـ قـبـلـ سـبـعـةـ أـعـوـامـ .

وأعتقد أن الأمم المتحدة جابت هذا التحدي وأحـيـيـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ عـلـىـ مـاـ يـتـمـتـعـ بـهـ مـنـ بـصـيرـةـ شـاقـبـةـ وـحـسـنـ قـيـادـةـ وـهـجـاعـةـ وـجـعـلـ هـذـهـ الـمـنـظـمـةـ أـكـثـرـ أـهـمـيـةـ فـيـ عـصـرـنـاـ وـأـكـثـرـ صـلـةـ بـهـ . إنـ تـقـرـيرـهـ الـمـعـنـونـ "ـخـطـةـ لـلـسـلـامـ"ـ (A/47/277)ـ يـنـيـرـ طـرـيقـنـاـ نـحـوـ الـمـسـتـقـبـلـ .

والـأـمـيـنـ الـعـامـ وـضـحـ أـيـضاـ الـصـلـةـ الـهـامـةـ مـاـ بـيـنـ السـلـمـ فـيـمـاـ بـيـنـ الدـوـلـ وـدـاخـلـهـاـ عـنـدـمـاـ أـشـارـ إـلـىـ أـنـ :

"هناك ملة واضحة بين الممارسات الديمقراطية - حكم القانون والوضوح في إتخاذ القرارات - وبين تحقيق سلم وأمن حقيقيين في أي نظام سياسي جديد ومستقر" (A/47/277 - الفقرة ٥٩).

وهناك داخل الدول - القومية وجوه ضعف أساسية ثلاثة يمكن أن تشير نزاعات

وأول هذه الوجوه الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية أو الإساءة إليها . فإذا لم يكن للشعب أية حقوق فليس له أي أمل ؛ وإذا حرم من الأمل فلن يشعر في النهاية بالخوف ؛ وإذا لم يشعر بالخوف فسوف يسعى وراء أية وسيلة ممكنة لاستعادة حقوقه حتى لو ارتكب أعمال القتل وقضى نحبه وهو يحاول استعادتها . إنه مثال لعدم الاستقرار ومثال للفشل وهو مثال تكرر على نحو مفرط في الماضي .

وعلى الأمم المتحدة أن تكون رائدة في مجال حقوق الإنسان فالجهود الرامية لحماية حقوق الإنسان في السلفادور وكمبوديا وكرواتيا والبوسنة والصومال تتسم بأهمية أساسية في المحاولات الرامية إلى إحلال السلام في هذه البلدان المضطربة . وكندا بالمناسبة تخدم حاليا في جميع هذه الأماكن .

إن المؤتمر العالمي المعنى بحقوق الإنسان لعام 1993 يتيح فرصة فريدة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل بروح بناءة وتعاونية لتقوية أنس الاحترام العالمي لحقوق الإنسان .

## (تكلمت بالفرنسية)

إن التمييز المنهجي سواء كان على أساس الجنس أو العرق أو الأصل الإثني لهو أشد الاشكال خبشا في مجال الإساءة لحقوق الإنسان .  
ويبيق العنف الموجه ضد المرأة من بين أخطر ظواهر الإساءة لحقوق الإنسان .  
لقد اتخذت كندا مبادرة القيام بالعمل الجاري في الأمم المتحدة والرامي إلى اعتماد إعلان عالمي بشأن العنف الموجه ضد المرأة وهي تدعم بقوة هذا العمل .

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي سياق آخر وإزالة التمييز في ميدان العمالة لابد لنا من أن نضمن أيضاً انتخاب مزيد من النساء وتعيينهن في مراكز هامة في هيئات صنع القرار الوطنية والدولية بما فيها الأمم المتحدة ولقد كان هذا حجر الزاوية في سياسة التعيينات المحلية والدولية التي مار عليها رئيس وزراء بلادي .

إلا أنه يجب إلا يحيث تهميش أية فئة فجميع الآراء والتجارب لها أهميتها .

وتحقيقاً لهذه الفكرة تفخر كندا بأن جهودها تقد في طليعة الجهد المبذولة للإعداد للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم لعام ١٩٩٣ حيث صيغت اهتمام المجتمع الدولي بصورة لم يسبق لها مثيل على حقوق السكان الأصليين في العالم . إن المفاوضات الدستورية التي قمنا بها والتي اختتمت مؤخراً في كندا تشتمل على أوجه تقدم كبيرة للسكان الأصليين في بلادنا مما سينهي سنوات من الظلم وعدم المساواة في بعض الجوانب .

وإذ تبدأ هذه السنة الخامسة فإننا نحتفل أيضاً بنهائية عقد المعوقين . ولا بد من موافلة إزالة الحواجز أمام المشاركة التامة والدمج الكامل للأشخاص المعوقين . ويهدونا الأمل في أن توافق الآراء على التعاون المستمر يمكن تحقيقه في المؤتمر في مونتريال حيث سيقوم زميلي الأونرابل روبرت دي كوتريت وزير الدولة في كندا باستضافة اجتماع دولي للوزراء المسؤولين عن الأشخاص المعوقين في ٨ و ٩ تشرين الأول / أكتوبر .

لقد شهد العام المنصرم انبعاث شكل قدر جداً من أشكال إساءة استخدام حقوق الإنسان .

إن كندا تحتاج بأشد العبارات الممكنة على ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة . ومهما كان السبب وحيثما وجد فإنه يمثل أخطى شكل من أشكال الإنسانية والإساءة إلى الفرد ولا يمكن لهذا المجتمع الدولي وهذه المنظمة أن يتسامحاً إزاء ذلك .

وفي هذا الصدد تدعو كندا إلى قيام لجنة القانون الدولي بصياغة نظام داخلي لإقامة محكمة جنائية دولية . ولهذا الفرض متعدد كندا عما قريب اجتماعا دوليا للخبراء لتبسيط الخبرة القانونية بشأن هذه المسألة الهامة .

وأما الضعف الأساسي الثاني الموجود في العديد من الدول القومية فهو غياب نظام متتطور من القيم والمؤسسات وهذا أيضا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الصراع .

(تكلمت بالفرنسية)

ولا ينبغي للمرء أن يخدع بالظاهر الخارجي للديمقراطية . وكيف يمكن للسلم أن يزدهر عندما يوضع زعيم منتخب ديمقراطيا قيد الإقامة الجبرية كما هو الحال في ميانمار أو عندما يُطاح بحكومة منتخبة ديمقراطيا عن طريق العنف كما هو الحال في هايتي ؟

إن الديمقراطية الحقة والدائمة تحتاج إلى الوقت والتفهم كالصدقية الحقيقة والدائمة وتتطلب ثقة متبادلة من الطرفين بين أبناء الأمة وقادتها .

(تكلمت بالإنكليزية)

إننا ندرك التحديات الضخمة التي تواجه البلدان التي ما زالت الديمقراطية فيها في مرحلة الأولى . وعلينا جميعا النهوض بمناخ من الثقة داخل هذه الديمقراطيات الطالعة بحيث يتاح الوقت للفكر الجديد بأن تزدهر وتثبت . وكندا تقوم بهذا عن طريق برامج المعونة التي تقدمها ومن خلال مشاركتها في الوكالات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للمنظمة .

ووجه الضعف الثالث الذي يوجد داخل الدول القومية يتمثل في العجز عن ممارسة الخيارات المسؤولة في إدارة السياسة العامة .

إن الحكم الصالح هام لأنه يضمن إيلاء اهتمام كافٍ بالعدالة الاجتماعية والمحنة والتعليم وذلك بتوفير البرامج الحكومية وتوزيع الموارد الحكومية . كما أنه ينهض أيضا بتكافؤ الفرص الاقتصادية من خلال تنمية نظام لسوق الحرية . هذه هي في نهاية المطاف الوسائل الكفيلة بذبح الفقر وضمان عدم الإفراط في مشتريات الأسلحة والإإنفاق العسكري .

إن المساعدة التي تقدمها كندا للبلدان النامية تتركز باطراد وترتبط ارتباطاً متزايداً بجهودها لحماية حقوق الإنسان الأساسية وتطوير القيم والمؤسسات الديمقراطية والاضطلاع بالحكم الصالح في سياساتها وبرامجها.

ونحن الدول الأعضاء الأخرى والجمعية العامة على اتباع فلسفة مماثلة وممارسات مماثلة إذا كان لنا أن نستأنف بذور الصراع من داخل الدول القومية .  
بطبيعة الحال ، هذه قرارات للوقاية من الصراع على المدى الطويل . ومع ذلك فإننا في نفس الوقت لا يمكن أن نتجاهل الوضع العالمي الحالي . ولهذا ، يعتبر تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وثيقة جوهرية هامة بالنسبة لهذه الجمعية العامة .  
وكندا ليست غريبة عن عملية تحقيق السلام وحفظ السلام في جميع مناطق العالم .  
وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حاليا والتي يبلغ عدد أفرادها ٤٥ ألف شخص ، تضم ما يقرب من ٣٠٠٤ فرد كندي ، أي ١٠ في المائة منها تقريبا . وكندا هي أكثر الدول التزاما بحفظ السلام الذي تتطلع به الأمم المتحدة . وتشترك كندا فعلا في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، ويشارك الكنديون الآن في بعثات مختلفة مثل البعثات المؤفدة إلى السلفادور وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة والصومال والشرق الأوسط .

وتجربتنا في هذه البعثات وغيرها تعلمنا أنه ما من بعثتين تتماثلان ، وتعلمنا أيضا أن حفظ السلام ، الذي لم يذكر حتى في ميثاق الأمم المتحدة ، مفهوم دينامي يجب الاستمرار في صقله بغية مواجهة تحديات التسعينيات وما بعدها . وبالتالي ، نشعر بسعادة بالغة لأن الأمين العام أجرى مشاورات على نطاق واسع حول هذه المسألة ، ويسعدنا أيضا أن قدرا كبيرا من تجربتنا وعديدا كبيرا من مقتراحاتنا يظهران في تقريره النهائي .

ونحن نشير بتاكيد الأمين العام على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بوصفهما الخيارين المفضلين . ونشجعه على موافلة استخدام جميع السبل المتاحة له لإخماد نار الأزمات ، وتتراوح تلك السبل بين بعثات تقصي الحقائق والوساطة . ونرى أن من واجب كل الدول الأعضاء أن تضع أمام الأمين العام جميع المعلومات التي يمكن أن تساعد ее على الاضطلاع بدوره .

ونؤيد بقوة مفهوم حفظ السلام الوقائي ، ونحث مجلس الامن على اعتماد هذا الخيار عندما يكون في الامكان إنقاذ الارواح او تلافي المواجهة او ترميم الديمقراطية . وفي كوسوفو ، على سبيل المثال ، قد تحول الدبلوماسية الوقائية من جانب مجلس الامن والامين العام دون مفعك الدماء والغوض الذين نراهم في أجزاء أخرى كثيرة من المنطقة .

وفي مجال صنع السلام ، نوافق على أنه ينبغي للأمين العام موافلة استخدام الوساطة والتفاوض لتسهيل عملية السلام ، وأنه يجب على مجلس الامن أن يستفيد من أحكام الميثاق التي تتيح له التوصية بالتدابير الملائمة لتسوية النزاعات .

ونوافق أيضا على اضطلاع محكمة العدل الدولية بدور أكبر وتخويل الامين العام ، وفقا للمادة ٩٦ من الميثاق ، صلاحية الاستفادة من الاختصاص الاستشاري للمحكمة .

لقد سبق أن أشرت إلى الرجال والنساء الكنديين البالغ عددهم ٣٠٠ شخص ، الذين يشكلون ٢٠ في المائة من قواتنا العسكرية ، والمخصصين الان لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وتحتفظ كندا منذ سنوات عديدة بكتيبة احتياطية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام . ولدينا أيضا سياسة طويلة الأمد يمكن بموجبها إستدعاء أفراد القوات الكندية الأخرى ، وقد تم استدعاؤهم بالفعل ، لاداء واجبات حفظ السلام . ونحن على استعداد لتأكيد الترتيبات الكندية عن طريق تبادل الرسائل مع الامانة العامة ، كما اقترح الامين العام في تقريره . ونحث البلدان الأخرى على أن تحدو حذونا .

ونوافق على الحاجة إلى توفير مراقبين لحقوق الانسان وموظفين للانتخابات وأخصائيين في شؤون اللاجئين والشؤون الإنسانية وأفراد الشرطة - حسبما تقتضي الحالة . وعلى سبيل المثال ، خصمنا ٤٥ شرطيا من أفراد شرطة الفرمان الملكية الكندية للعمل مع القوات المدنية للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة . واسمحوا لي أن أضيف أنني أرى أن البلدان التي تتيح هؤلاء الخبراء المدنيين للأمم المتحدة يجب أن ترد لها التكاليف التكميلية التي تتحملها .

وفي حين أن "حفظ السلام" أصبح أساسا للغاية بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة وفلسفتها ، فإن مفهومي "إنفاذ السلام" و "بناء السلام" ليسا معروفيين بنفس القدر .

ومع ذلك ، فنحن في كندا نرى أنه سيكون لهذين المفهومين دور متزايد في المستقبل إذا كان المجتمع الدولي جهوده بحق إنهاء الصراع وتعزيز الديمقراطية .

وبمقارنة المفهومين ، نجد أن استخدام الإنفاذ أكثر إشارة للخلاف . وتدل الأحداث التي وقعت مؤخرا على أن استخدام القوة قد يكون خيارا ضروريا ، ونحن نحن على الدراسة المتعمقة لرأي الأمين العام في هذا الصدد . ومن جهتنا ، فنحن نصر على حق الدول الأعضاء في المشاركة في أي قرار يهم مواطنيها . ونرى أيضا أنه يجب أن تواصل العمل على أساس عاجل لتحديد الظروف التي يجب في ظلها الإضطلاع بأنشطة الإنفاذ وحدود إجراءات الإنفاذ المحتملة .

ومن ناحية أخرى ، يجري الإضطلاع بعمليات "بناء السلم" بشكل بارز للغاية ضمن أنشطة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد في كمبوديا والسلفادور . وهذه العمليات طويلة الان وصعبة ومكلفة .

وعلى الرغم من هذه العقبات ، فإن صنع السلام أمر حيوي نظرا لأنه يوفر الاستقرار ويتيح الفرصة ويلجأ الآمان للسكان المتضررين ضررا مباشرا ، بالإضافة إلى أنه يصبح على المدى الطويل أقل صعوبة وإشارة للقلق ، ومن المحتمل أن يكون أقل تكلفة من استمرار الاشتباكات .

ولئن كانت كندا تؤدي دورا نشاطا في كل من السلفادور وكمبوديا ، فإنها على استعداد تام كذلك لمساعدة الأمم المتحدة في وضع النهج الذي تتبعه والتوصي فيه بالنسبة لبناء السلم مستقبلا .

ونؤيد مقترنات الأمين العام لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والقيام بها في الموعد المناسب ، وبخاصة لإنشاء صندوق أولي لحفظ السلام تبلغ ميزانيته ٥٠ مليون دولار أمريكي وغير ذلك من المقترنات المتضمنة في تقريره .

ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تسدد مستحقاتها بالكامل في الوقت المحدد . وقد قال رئيس الوزراء ملرووني في أيار/مايو من العام الحالي علانية وبحضور الأمين العام ، أن المال أوضح معيار على الإرادة السياسية . وأضاف :

"إن الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يشغل منصبا من أهم المناصب في العالم ، يجب ألا يعامل كمتسول معاصر يطوف بالعواصم الشريرة ملتمسا من صانعي القرارات أن يسددو مستحقاتهم لكي تتمكن الأمم المتحدة من أداء عملها في اليوم التالي . يجب أن تكون لديه الحرية لتكريس كل وقته وطاقةه لإدارة الأمم المتحدة وحل المشاكل العالمية ، بدلا من الاستجاء من أجل السلم والأمن".

إن التمويل الانتقائي سيفضي مستقبلا إلى تقويض الدعامة المالية للأمم المتحدة وإضعاف التزام الدول الأعضاء بالمجال الواسع لانشتها.

وتعارض كندا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا للتوسيع في ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية دون أن تتحمل الأمم المتحدة تكفلتها ، بل يجب أن تتحملها البلدان المشاركة . وهذا يشكل سابقة مؤسفة ، ويتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية الذي تأخذ به الأمم المتحدة .

ويحاورنا قلق شديد بمدد بعض البعثات طويلة الأمد مثل البعثة الموجودة في قبرص ، التي يشارك فيها الكنديون وغيرهم منذ ٢٨ عاما . في قبرص نشأ جيل كامل وهو ينظر إلى وجود حفظة السلام كجزء من حياته اليومية .

ولا يمكن أن نسمع لأطراف أي نزاع بان تجعل حفظة السلام الدائمين عنصراً مؤسساً من النزاع بحيث يصبحون مجرد جانب آخر للوضع القائم . وهذا ببساطة أمر غير مقبول ولا بد للأطراف المتورطة أن تتحمل مسؤوليتها مباشرة وأن تعمل مع الأمين العام لإيجاد حل دون مزيد من التأخير .

نحن مهتمون باقتراح الأمين العام بتوسيع التعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بمهام الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام . وقد شجعت بنفسي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على إقامة بعض هذه الآليات ، وكندا ، التي تعمل ضمن منظمة الدول الأمريكية ، لاتزال ملتزمة بالعودة إلى الديمقراطية في هايتي .

لا شك لدى في أنه يجب تشجيع الجهود الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم . وأأمل أن تتمكن هذه المؤسسات من الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في ظل ظروف معينة بفضل التطورات التي تحدث في المستقبل لكن الأمم المتحدة هي التي ستظل متمتعة بالسلطة النهائية .

وتوسيع حلقة منظمات حفظ السلام ومنع السلم قد يساهم في تخفيف بعض الأعباء الموزعة توزيعا غير عادل التي تحملتها بعض البلدان مثل كندا . طوعا في الماضي . إلا أن احتياجات المستقبل ستتطلب توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء .

والدول الاعضاء أيضا تتحمل مسؤولية مباشرة عن تخفيض اعداد وانواع الاسلحة الممتدة للصراع . في العام الماضي اتخذنا في هذه الجمعية خطوة كبيرة نحو زيادة الصراحة في مبيعات الاملاحة ومنع عمليات التكديس المفرط للأسلحة التقليدية ، وذلك ببيان شاء سجل الامم المتحدة للأسلحة . وفي هذا العام بوسعتنا اتخاذ خطوتين ربما اكبر اهمية . إن الجمعية العامة ، في هذه الدورة ، ستبدأ الاعمال التحضيرية لتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي في عام 1995 . والتمديد غير المحدود هو الخيار الوحيد . إن فرنسا وروسيا أعلنتا الوقف الفوري للتجارب النووية . ولنرى هناك ما يمنع الدول النووية الاخرى - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين - من الانضمام اليهما . ينبغي لجميع الدول الحائزة علي اسلحة نووية ان تتقييد بالوقف الطوعي الغوري للتجارب النووية ، وأن تعبر إرادتها السياسية وطاقتها من أجل التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

إننا نشهد بعمر التقدم . وبعد سنوات عديدة من المفاوضات الصعبة نجح مفاوضونا في مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية من شأنها ، عند تنفيذها ، أن تحظر جميع الأسلحة الكيميائية إلى الأبد . وأ卉 جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى كندا لكي تصبح من الموقعين الأصليين وذلك عند فتح باب التوقيع على تلك الاتفاقية في العام المقبل في باريس .

هناك مسائل مضمونة أخرى كان يودي التطرق إليها بتفصيل أكبر أمام الجمعية العامة اليوم - وعلى الخصوص متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو ، حيث أعرب رئيس وزراء كندا عن تأييده القوي لاتفاقية تغير المناخ والتنوع البيولوجي ، في صيغة مدوية إلى العمل :

"باعتبارنا قادة سياسيين" ،

عندما قال لأخوانه بناء الأمة ،

"مهمنا تتمثل في التعجيل بخطي التعاون الدولي وتوسيع حدوده . إن

الاهم لديها العبرية الإنسانية الالزمه لإيجاد عالم خال من الحرمان ومحصن من الانحطاط . ويسقى أن تتوفر الحكومات القيادة التي تتمي بحاجة العالم إليها .

(السيدة مكدوغال ، كندا)

وأهمية الجمعية العامة هي موافقة توسيع تلك الحدود وإقامة الدليل على الروح القيادية بإنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة وعقد مؤتمر معنوي بـأعلى البحار . هناك ، بالطبع ، مسائل إجرائية عديدة ، مثل إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة ، تتطلب منها إيلاء الوقت والاهتمام العاجلين . وقد طرحت كندا اقتراحات مفصلة في هذا الصدد في تموز/يوليه الماضي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وستواصل القيام بدور نشط وإيلاء الاهتمام في هذا الشأن .

يا لها من مهمة كبيرة وضئلاً أنها لأنفسنا . بيد أن إحدى العبر التي استخلصناها من حقبة ما بعد الحرب الباردة هي أنه لا توجد فسحة للتنفس ، ولا توجد وقفة طويلة للتأمل والتفكير . إن القرارات ينبغي اتخاذها في الوقت المناسب ، وعندما تتخذ يجب على جميع الدول الأعضاء أن تؤيدها بكل قوة وأن تتقيد بها .

في الشهر الماضي في مؤتمر لندن المعنى بيوغوسلافيا السابقة أوضحت أن كندا بدأ صبرها ينفد تجاه الكثير من المواقف المترددة التي تذكرت ، من وجهة تاريخية ، في زي الدبلوماسية الدولية . وأعلم أن آخرين في هذه الجمعية يشاركوني هذا الشعور بالإحباط . وأقل ما يقال هو أننا بينما نتكلّم تتزايد أعداد الضحايا فيما تبقى من البوسنة والهرسك ، ناهيك عن آلاف الرجال والنساء والأطفال الذين يواجهون المجازفة في المصوّل . فال الأمم المتحدة بحاجة إلى التزام الدول الأعضاء ، وإلى قرارات مدروسة بإيمان ومتخذة في الوقت الملائم ، وكذلك إلى المتابعة . وأي شيء يقصر عن ذلك يعتبر فشلاً .

دعونا لا نضيع السنوات الأربع أو الخمس القادمة في مناقشة محاسن هذا المبدأ أو ذلك المفهوم ؛ دعونا نمضي في المهمة اليومية ، مهمة بناء السلم والأمن . يجب لا يكون بيننا من هو غير مستعد للعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة ، ويجب لا يغادر أحد هذا المكان دون تأكيد التزامه أو التزامها بالعمل معًا لصالح جميع شعوب العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥